جامعة عين تموشنت– بلحاج بوشعيب–

كلية الحقوق

قسم الحقوق

الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق – تخصص: قانون خاص

من إعداد الطالبتين:

العيهار ليليا مامة

لحول حليمة

تحت إشراف:

أ. عنتر أسماء

لجنة المناقشة:

د.بورطال أمينة	أستاذة محاضرة–أ–	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د.عنتر أسماء	أستاذة محاضرة–ب–	جامعة عين تموشنت	مشرفا
د.غربي صورية	أستاذة محاضرة–أ–	جامعة عين تموشنت	مناقشا
د.خوالف صراح	أستاذة محاضرة–ب–	جامعة عين تموشنت	مناقشا

السنة الجامعية:2025– 2026

إهداء

ﷺ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ﷺ

﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

﴿ يونس : 10 ﴾

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه، أهدي ثمرة تخرجي هذا...

إلى نفسي، أهدي هذا العمل المتواضع لنفسي أولاً، لأنني كنتُ السند حين غاب الجميع، والقوة حين أرهقني الضعف، والنور الذي قادني وسط العتمة، و إلى إيماني الذي لم يخبُت، وجهودي التي لم يرها أحد... أنا فخورة بك، فهذا النجاح ثمرة صبرك وكفاحك، اليوم أضعُ نقطةَ النهايةِ لمسيرةٍ طويلةٍ من التعبِ والجهد، ليكونَ هذا اليومُ مِسكَ الختام، وأحدَ أجملِ أيّامِ العُمر.

إلى روح أبي الغالي رحمه الله، رحلتَ باكرًا وتركتَ في قلبي فراغًا كبيرًا لا يملؤه شيء، لكنك بقيتَ معي في كل خطوة من حياتي. تركتَ في قلبي أثرًا لا يُمحى، ودعاءً لا ينقطع. أحبك حبًا يتجاوز الكلمات، وأشتاقك شوقًا لا ينطفئ. اللهم ارحم أبي رحمة واسعة، واجعل قبره روضة من رياض الجنة.

إلى أمي تلك التي انعم الله عليها بذكراها في كتابه الكريم، إلى نبض قلبي وسندي الذي لا يميل، إلى من كانت لي الأب والأم معًا، وكانت الأمان حين ضاقت الدنيا، إلى من لولا رضاها لما اهتديتُ سبيلًا، ولولا كفاحها لما بلغتُ مقامًا، إلى دستور الحب وقبلة الحنان، إلى التي كانت صلواتها تسبق خطاي، ودعواتها تفتح لي مغاليق الأبواب، أهدي إليكِ هذا الجهد المتواضع اعترافًا بأنني ما كنتُ لأكون لولا أنكِ كنتِ بجانبي.

إلى أختي، وحيدة قلبي ورفيقة دربي، التي لم تكن يومًا مجرد أخت، بل كانت الأمان الذي ألوذ به، والظل الذي أستند إليه في كل لحظة تعب، إلى من كانت قريبة من روحي قبل أن تكون قريبة من عيني، إلى من شاركتني تفاصيل الحياة بحلوها ومرّها دون أن تتخلى عني يومًا. أحبكِ حبًا لا يُقال، بل يُحس ويُعاش في كل لحظة.

إلى أخويّ العزيزين، سندي وظهري الثابت في هذه الحياة، الركن الذي أستند إليه كلما مالت بي الأيام، إلى من امتلأ قلبي بحبّهما قبل أن تنطق به الكلمات، أهدي هذا النجاح المتواضع وفاءً وحبًا وامتنانًا لهما.

إلى صديقتي الغالية حليمة، شريكتي في المذكرة، إلى من شاركتني هذا المشوار الدراسي بكل ما فيه من تعب وسهر ومراجعة، وكانت دائمًا سندًا ورفيقة درب لا تُنسى. ها نحن اليوم نصل إلى نهاية هذا الطريق مع بعض بعد سنوات من الجهد والمثابرة، لكنها كانت مليئة بأجمل الذكريات التي ستبقى في القلب. لم تكن هذه مجرد دراسة، بل كانت صداقة حقيقية جمعتنا، فيها دعم وأمل وذكريات جميلة رغم الصعوبات، ستبقين دائمًا صديقتي الأقرب إلى قلبي، وستبقى مكانتك مميزة في قلبي دائمًا .

إلى صديقتي التي رافقتني منذ أيام الثانوية هاجر إلى من جمعتني بها سنوات من العِشرة الجميلة، الممتدة بين مقاعد الدراسة وذكريات لا تُنسى، إلى من شاركتني أجمل الذكريات وأصدق اللحظات، وبقيت دائمًا الأقرب إلى قلبي، كنتِ دائمًا الأخت والصديقة والسند الذي اعتز به، ستظلين جزءًا جميلًا من قلبي لا يُنسى.

الى صديقاتي الغاليات، إلى من جمعني بهنّ طريق الدراسة والذكريات الجميلة، إلى من كنّ لي سندًا ورفقةً طيبة في أيام لا تُنسى. أشكركنّ على كل لحظة دعم ومحبة ومشاركة، وستبقين دائمًا جزءًا جميلًا من رحلتي وذكرياتي.

وفي الختام، أهدي هذا العمل لكل من كان له أثر جميل في مسيرتي، وسندًا لي بكلمة أو دعم، فلكم مني خالص الحب والامتنان والتقدير، وتبقى هذه الكلمات قليلة أمام ما في القلب من مشاعر لا تُنسى.

ليليا

إهداء

إلى من جعلت من قلبي وطناً لها إلى ابنتي نبيلة، أختي التي لم تلدها بطني، وحبيبة الروح ورفيقة الدرب .

إلى أبي وأمي، غرسي الأول ودعائي الذي لا ينقطع، سر قوتي وبركة أيامي حبيبي وصديقي حكمة من أبي ودعاء من أمي حبيبتي ورفقتي.

إلى أختي زهرة، وأخواي هشام وشمس الدين، سندي وضحكة البيت.

إلى رفيق عمري، شريك الصبر والفرح .

إلى صديقتي حبيبة، الوفية التي تشبه الأخوات وتحية لجميع صديقاتي.

حليمة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة، التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، ولم تدخر جهداً في توجيهنا وإرشادنا، وساهمت بنصائحها القيمة وملاحظاتها العلمية السديدة في إنجاز هذا العمل، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقييمها، وإلى كافة أساتذة قسم الحقوق الذين كان لهم الفضل في تكويننا العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة، وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

كما نعبر عن بالغ عرفاننا وامتناننا لعائلاتنا الكريمة على ما قدموه من دعم وتشجيع ومساندة طيلة مسيرتنا الدراسية.

وفي الأخير، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما فيه الخير، وأن يجعل هذا العمل المتواضع نافعاً ومفيداً.

والله ولي التوفيق

ليليا حليمة

قائمة أهم المختصرات

- ط: طبعة.
- د.ط: دون طبعة.
- ص: صفحة.

مقدمة

في خضم التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العصر الحديث، تُعد الرقمنة من أبرز التحولات التي فرضتها التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت تمثل ركيزة أساسية في تحديث الإدارة العمومية وتحسين أدائها. وقد اتجهت العديد من الدول إلى تبني الأنظمة الرقمية في مختلف القطاعات الإدارية بهدف تطوير الخدمات العمومية، وتبسيط الإجراءات، وتحقيق السرعة والفعالية في معالجة الملفات والمعاملات الإدارية. ولم تعد الرقمنة مجرد خيار تقني، بل أصبحت توجهًا استراتيجيًا يعكس مدى تطور المؤسسات وقدرتها على مواكبة التحولات المعاصرة.

وقد ساهم التطور التكنولوجي في إحداث تغييرات جوهرية في أساليب العمل الإداري، من خلال الانتقال من الإدارة التقليدية القائمة على الوثائق الورقية والإجراءات المعقدة إلى إدارة رقمية تعتمد على الأنظمة الإلكترونية وقواعد البيانات الحديثة. ويهدف هذا التحول إلى تحسين جودة الخدمات العمومية، وتقليل الوقت والجهد، وتسهيل التواصل بين الإدارة والمواطن، فضلًا عن تعزيز الشفافية وترشيد التسيير الإداري.

ومع هذا الانتقال، برزت الرقمنة كواحدة من أهم الآليات الحديثة لمواجهة مختلف التحديات التي تعاني منها الإدارة العامة، وفي مقدمتها الفساد، الذي يعتبر من أخطر الظواهر التي تعاني منها مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، لما يترتب عنه من آثار سلبية تمس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. فالفساد الإداري يؤدي إلى استغلال السلطة لتحقيق المصالح الشخصية، ويؤثر سلبًا في فعالية الإدارة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتظهر خطورة الفساد في كونه يعوق تقدم الإصلاح الإداري ويقلل من فعالية السياسات العامة، كما يؤدي إلى تفشي البيروقراطية والمحسوبية والرشوة وسوء استغلال السلطة. ومن هنا، أصبح البحث عن أساليب فعّالة للتقليل من هذه الظاهرة ضرورة ملحة تستدعيها احتياجات التنمية والحكم الرشيد، مما جعل التحول الرقمي يحظى باهتمام متزايد كأداة جديدة يمكن أن تسهم في تعزيز الشفافية وتقليص فرص التلاعب بالإجراءات الإدارية. فالاعتماد على الوسائل الرقمية داخل الإدارة العمومية يسمح بتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، ويحد من التدخلات الشخصية في معالجة الملفات، كما يضمن حفظ المعلومات والوثائق بطريقة دقيقة ومنظمة، الأمر الذي يسهم في تعزيز الرقابة الإدارية وتسهيل تتبع العمليات والمعاملات المختلفة. إضافة إلى ذلك، تساعد الرقمنة على توفير الخدمات الإلكترونية بشكل أكثر سرعة ووضوح، مما يقلل من التعقيدات الإدارية التي غالبًا ما تشكل بيئة مناسبة لانتشار الفساد[1].

1 – محروق كريمة، فعاليات الآليات والأجهزة المختصة في مكافحة الفساد والوقاية منه، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2022، ص 79.

وتبرز أهمية دراسة موضوع الرقمنة ودورها في مكافحة الفساد من خلال ارتباطه بأحد أهم رهانات الإصلاح الإداري في الوقت الراهن، خاصة في ظل سعي الدول إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وتكريس مبادئ

الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة. كما يستمد هذا الموضوع أهميته من كونه يجمع بين البعد التقني المرتبط بالتحول الرقمي، والبعد الإداري والمؤسساتي المتعلق بمكافحة الفساد وتحسين جودة الخدمة العمومية.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في تزايد الاهتمام الأكاديمي والعملي بدراسة أثر الرقمنة في تطوير الإدارة العمومية، خاصة بعد التوسع الكبير في استخدام الوسائل الإلكترونية في مختلف المجالات. فنجاح الإدارة الرقمية لا يقتصر على تحسين الخدمات فقط، بل يمتد كذلك إلى دعم آليات الرقابة وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة، وهو ما يجعل الرقمنة أداة مهمة لتحقيق التنمية الإدارية والمؤسساتية.

وانطلاقًا مما سبق، تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الآتي: **ما مدى فعالية الرقمنة في مكافحة الفساد؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

- ما المقصود بالرقمنة وما أهم خصائصها وأهدافها و فوائدها؟
- ما مفهوم الفساد و أنواعه وأسبابه و آثاره ؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة داخل الإدارات والمؤسسات؟
- ما الحلول والإجراءات اللازمة لإنجاح الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد؟

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه الرقمنة في الحد من الفساد داخل الإدارة العمومية، من خلال توضيح العلاقة بين التحول الرقمي وتعزيز الشفافية والنزاهة، إضافة إلى التعرف على أهم الوسائل الرقمية المعتمدة في مكافحة الفساد، وكذا الوقوف على أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في هذا المجال.

أما أسباب اختيار الموضوع، فتعود إلى اعتبارات ذاتية وموضوعية في آن واحد؛ فمن الناحية الذاتية، يرجع اختيار الموضوع إلى الرغبة في دراسة التحول الرقمي وأثره في تطوير الإدارة العمومية وتحسين أدائها، أما من الناحية الموضوعية، فإن تفاقم ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات الإدارية، وما تسببه من

آثار سلبية على التنمية والمجتمع، يجعل من الضروري البحث في الوسائل الحديثة الكفيلة بالحد منها، وفي مقدمتها الرقمنة.

ولمعالجة هذا الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل المفاهيم المرتبطة بالرقمنة والفساد، مع دراسة الدور الذي تؤديه الوسائل الرقمية في مكافحة الفساد داخل الإدارة العمومية، والاستناد إلى مجموعة من المراجع والدراسات ذات الصلة بالموضوع.

و قد واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، تمثلت بشكل رئيسي تمثلت أساسًا في صعوبة جمع المراجع والمعلومات المتعلقة بموضوع الرقمنة ومكافحة الفساد، نظرًا لتشتتها بين عدة تخصصات كالقانون والإدارة وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك صعوبة في الحصول على بعض الإحصائيات والمعطيات الدقيقة والحديثة المرتبطة بمؤشرات الرقمنة والفساد ضمن الإدارة العمومية. كما ظهرت صعوبات في تشتت المعلومات بين الجوانب القانونية والإدارية والتقنية، مما تطلب الرجوع إلى مصادر ومراجع متعددة التخصصات من أجل استيعاب مختلف جوانب الموضوع.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في ميدان التحول الرقمي، إلا أن الواقع أظهر العديد من التحديات التي تواجه تنفيذ الرقمنة داخل الإدارة العمومية، سواء كانت تتعلق بالعقبات التقنية، أو الصعوبات البشرية، إضافة إلى بعض المعوقات القانونية والتنظيمية التي تعرقل التطبيق الفعلي والشامل للرقمنة. وهذا ما يجعل مسار التحول الرقمي في الجزائر لا يزال في مرحلة النمو التدريجي، رغم ما تحقق من خطوات في عدد من القطاعات الإدارية، مثل رقمنة الحالة المدنية والخدمات الإدارية الإلكترونية المتنوعة.

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسين:

الفصل الأول : للإطار المفاهيمي للرقمنة والفساد:

المبحث الاول: تعريف الرقمنة و خصائصها، اهدافها،فوائدها

المبحث الثاني: مفهوم الفساد: (التعريف،الانواع،الاسباب،الاثار)

الفصل الثاني : رهانات الرقمنة في مكافحة الفساد (التحديات و الحلول)

المبحث الاول: تحديات التي واجهتها الرقمنة لمكافحة الفساد

المبحث الثاني: الحلول التي قدمتها الرقمنة

الفصل الأول

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم أصبحت الرقمنة من ابرز الأدوات الحديثة التي تعتمد عليها الدول في إصلاح أنظمتها الإدارية و تعزيز مبادئ الشفافية و الحوكمة الرشيدة، فهي لم تعد مجرد خيار تقني بل تحولت إلى ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات العصر و تحسين الجودة الخدمات العمومية. و في المقابل يظل الفساد من اخطر الظواهر التي تهدد كفاءة المؤسسات و تعيق جهود التنمية لما ينطوي عليه من ممارسات تمس النزاهة و تضعف الثقة في الإدارة و تزداد خطورته في البيئات التي تفتقر إلى الرقابة الفعالة و الآليات الحديثة للتسيير.

و عليه يندرج هذا الفصل ضمن محاولة تأصيل الإطار المفاهيمي لكل من الرقمنة و الفساد من خلال ضبط مفاهيمهما الأساسية و بيان أهمية و أهداف الرقمنة و كذلك أنواع و أسباب و أثار الفساد.

المبحث الأول : تعريف الرقمنة (خصائصها أهدافها فوائدها) :

برزت التكنولوجيا وطرقها مؤخراً وبشكل كبير كالوسائل الناجعة في قطاعات متنوعة اقتصادية وتجارية وعلمية وقانونية وإدارية...، وما زالت هذه التقنية تتطور باستمرار، خاصة وأننا اليوم نواجه التقنية الرقمية التي تشكل الرقمنة وتقوم بجهود عظيمة نحو التطور وتقريب العلاقة بين الإدارة والمواطن، وهذا ما دفعنا لدراسة كل من مفهومها وخصائصها في المطلب الأول، بالإضافة إلى الأهداف والفوائد في المطلب الثاني.

المطلب الأول : مفهوم الرقمنة و خصائصها :

مع تسارع التغيرات التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ، ليست الرقمنة مجرد خيار عادي، بل بقت ضرورة حقيقية لكثير من الدول بدأت تتبناها بجدية، و لهذا تهدف هذه الدراسة إلى إستكشاف الإطار المفاهيمي للرقمنة وخصائصها ، حيث أن هذا المطلب له أهمية كبيرة لأنه يسلط الضوء على مفهوم الرقمنة ، و إنطلاقا مما سبق تناولنا في الفرع الأول مفهوم الرقمنة أما في الفرع الثاني تناولنا الخصائص التي تمتاز بها :

الفرع الأول : تعريف الرقمنة :

يمكن تتبع مفهوم الرقمنة إلى ما يقارب نصف قرن في مرافق ومؤسسات المعلومات، لاسيما في مجال المكتبات، ويرتبط تطوره بالعديد من الأحداث التاريخية .بدأت هذه العملية في الولايات المتحدة بهدف توحيد الفهارس ونصوصها، وتحديداً من خلال مبادرة 'المكتبة العالمية' التي مولتها وكالة ناسا ومؤسسة العلوم الوطنية (NSF)عام 1994 .لاحقاً، انتشر مفهوم الرقمنة إلى أوروبا، وخاصة المملكة المتحدة وفرنسا، حيث انصب التركيز على حفظ المعرفة الإلكترونية في مجالات وتخصصات محددة[1].

الرقمنة مفهوم متعدد الجوانب يحظى بتعريفات متنوعة في الأدبيات العلمية والفنية، نظرًا لتعدد مجالات تطبيقها، مما يعكس اتساع نطاق تطبيقاتها عبر المجالات الإدارية والقانونية والتقنية[2].

1 – مفيدة بلهامل، دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته، ملتقى وطني"المفهوم الدولي للرقمنة والتحول الرقمي وآفاق الاستفادة منه، كلية اصول الدين، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل بالشراكة مع الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي والتنسيق مع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد و مكافحته ، جيجل،18 اقريل 2024، ص 13.

2 – باشيوة سالم، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة، مجلة cybrarians journal العدد 21، البوابة العربية للمكتبات و المعلومات، مصر، 2009، ص 65 .

إن الرقمنة هي من الفعل "رقمن" والذي يعني "بشكل مباشر" الإجراء المسمى "الرقمنة" وهو تغيير الوثائق المطبوعة أو "الأصول" في صورتها الملموسة المادية، إلى نصوص حاسوبية، تعتمد على نمط الواحد والصفر، لكي يتمكن الجهاز من معالجة هذه النصوص، وحفظها ضمن حيزه التخزيني.والخاصية التي يمكن أن نكتسبها من هذا الإجراء هي بهدف الوصول إلى ترابط مباشر بين عنصرين رئيسيين وهما الآن يشكلان أساس تصميم منظومات الحاسوب وهما عاملي "الدقة والسرعة"[1].

يعتبر نظام الرقمنة مصطلحا جديدا، تم ربط ظهوره بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذلك تعددت المفاهيم المتعلقة لمصطلح "الرقمنة"، وذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه حيث سعى عدد من الأساتذة لتعريف نظام الرقمنة بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تحويل المعلومات من صورتها التقليدية إلى صيغة رقمية، سواء كانت هذه المعلومات صورا، أو بيانات نصية، أو ملفات صوتية، أو أي شيء آخر[2].

كذلك تم تعريفها بأنها عملية نقل البيانات أو تحويلها إلى صيغة رقمية لمعالجتها بواسطة الحاسوب في نظم المعلومات، تشير الرقمنة عادةً إلى استخدام أساليب المسح الضوئي لتحويل النصوص أو الصور المطبوعة (كالصور الفوتوغرافية والرسومات والخرائط وغيرها) إلى إشارات ثنائية لعرضها على شاشة الحاسوب في مجال الاتصالات، تشير الرقمنة إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية نبضية. أما في مجال المكتبات والمعلومات، فتشير الرقمنة إلى عملية إنشاء نصوص رقمية من وثائق تناظرية [3].

فهي أيضا تعتبر تلك التقنية المتطورة التي تسمح بإعادة إنتاج الوثائق بجميع أنواعها وصيغها إلى صيغة رقمية ، و يترافق مع هذا العمل الفني عمل ذهني و إداري لتنظيم المعلومات بعد المعالجة بغرض فهرستها وترتيبها و تمثيل محتوى النص الرقمي[4].

و في السياق نفسه تم تعريفها بأنها تحويل مصادر المعرفة المتنوعة من (المؤلفات؛ والمجلات؛ والتسجيلات الصوتية؛ والصور؛ والأفلام...الخ) إلى صيغة قابلة للقراءة من خلال تقنيات الحواسيب عبر النظام الثنائي والذي يمثل الوحدة الأساسية للمعلومات في نظام المعلومات القائم على الحواسيب؛ وتحويل البيانات إلى

1- باشيوة سالم، المرجع السابق، ص 65 .

2- وليد شريط، طيبي المسعود، مقاربات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، الجزائر، 2023، ص 76 .

3 – نجلاء احمد ياسين، الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية، الطبعة الأولى، دار العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2013، ص 18.

4 – عطاب كلثوم، رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، بلدية ورقلة أنموذجا، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2021، ص 1255.

مجموعة من الأرقام الثنائية والتي يمكن أن تُعرف ب"الرقمنة"؛ وتتم هذه العملية بفضل الاعتماد على مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة[1].

فهي بصفة عامة تمثل ذلك الانتقال من الشكل الملموس الذي يمكن للعقل البشري إدراكه عبر الحواس، إلى الشكل الإلكتروني الذي لا يستطيع العقل فهمه إلا بوساطة الحاسوب[2].

ولهذا يمكن تناول موضوع الرقمنة على أنه: أسلوب أو إجراء لتحويل كافة المحتويات الفكرية (بيانات أو معلومات) المتاحة على وسيلة تخزين تقليدية ورقية إلى صيغة رقمية أو الانتقال بها من نظام تناظري إلى نظام رقمي، مما يجعل قراءتها ومعالجتها بواسطة الحواسيب الإلكترونية أكثر يسرا[3].

الفرع الثاني : خصائص الرقمنة :

تتصف الرقمنة عن باقي التكنولوجيات المعاصرة بمميزات عديدة تجعلها محورًا مهمًا في الفترة الحالية، إذ توفر بدائل مميزة تساعد في تبسيط العمليات وإتاحة الوقت والمجهود وتقوية سبل الاتصال والمشاركة بين الأفراد والكيانات. ومن بين أهم السمات التي تميزها عن غيرها :

- **تقليل الزمن:** فالتكنولوجيا تجعل جميع المواقع الإلكترونية قريبة من بعضها البعض.
- **تقليل المساحة:** تتيح تقنيات التخزين القدرة على استيعاب كميات ضخمة من البيانات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة و يسر .
- **تقسيم المهام الفكرية بشكل مبتكر:** تتيح التكنولوجيا الرقمية تفاعل الباحثين مع الأنظمة الذكية مما يُقوّي إنتاج المعرفة و يدعم تعليم المستخدمين ، مما يساعد في تحسين الأداء إدارة إجراءات الإنتاج.
- **التفاعل وبناء شبكات التواصل:** تعتمد هذه التقنية على ربط المعدات الإلكترونية المختلفة ضمن [4]

1 – أحمد فرج احمد، دراسات في تحليل و تصميم مصادر المعلومات الرقمية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009، ص ص 24 25.

2 – –حمزة ريقات مريم، عبد القادر عبدالاله، مظاهر البيئة الرقمية و انعكاساتها على المكتبات مقاربة نظرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة وهران 1 احمد بن بلة كلية العلوم الانسانية و العلوم الإسلامية، 2016، ص 232 .

3 – مفيدة بلهامل، المرجع السابق، ص 13.

4 – موسي نوال، سباعي سناء، فعالية الرقمنة في تحسين الأداء الوظيفي داخل المؤسسة دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية عشعاشة نموذجا، مذكرة تخرج شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2022 2023، ص ص 37 38 .

أنظمة متكاملة، مما يمنح المستعمِلين التحكم على أن يكونوا مرسلين ومستقبلين في الوقت نفسه، مما يسهل تبادل المعلومات بين المستخدمين، الصناعيين، ومصنعي الآلات بالإضافة إلى تقوية التواصل بين مختلف القطاعات.

- **إمكانية التحويل:** إذ توفر الرقمنة فرص لنقل البيانات عبر شتى الطرق، مثل تحويل الكلام المنطوق إلى نصوص مكتوبة أو تحويل المحتوى المكتوب إلى ملفات مسموعة، الأمر الذي يساهم في آليات تداول المعلومات[1].
- **قابلية التنقل والحركية:**تتيح هذه التقنية للمستخدمين الانتفاع من خدماتها أثناء الحركة والتنقل، من خلال منصات تواصل متعددة مثل أجهزة الحاسوب المتنقلة والهواتف الذكية وغيرها[2].
- **الشفافية:** إذ يدعم التحول الرقمي سريان البيانات دون أي معوقات، مما يمكّن المستخدمين والأطراف ذات العلاقة من تحديد الخلل في الأحكام المتعلقة بالبيانات المهمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وبالإضافة إلى تصحيحها بكفاءة.
- **اللاجماهرية:** تشير إلى قدرة إرسال الرسالة الاتصالية إلى شخص واحد أو مجموعة معينة عوضاً من إرسالها بالضرورة إلى جمهور واسع، مما يعني إمكانية التصرف فيها حيث يحدث اتصال مباشر من المنتج إلى المستهلك[3].

المطلب الثاني : أهداف الرقمنة و فوائدها:

استكمالا لما تم عرضه في المطلب الأول من تحديد لمفهوم الرقمنة و بيان خصائصها تم تسليط ضوء لانتقال إلى إبراز أهم الأهداف و الفوائد التي حققتها الرقمنة أو التي تسعى إلى تحقيقها في ظل هذه التطورات و عليه تم التطرق في الفرع الأول لأهداف الرقمنة أما في الفرع الثاني تطرقنا إلى فوائدها في شتى المجالات :

1 – موسي نوال، سباعي سناء، المرجع السابق، ص ص 37 38 .

2 – وحال مصطفى، عزيزي عبد السميع، الرقمنة و تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة تخرج الماستر، دولة و مؤسسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، 2020، ص 15 .

3 – بن قويطن الهام، فصيح رندة، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة تخرج الماستر، قانون إداري، كلية الحقوق، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2025، ص 12.

الفرع الأول: أهداف الرقمنة :

- تعزيز بيئة الاستقبال بين الإدارة والمواطن.
- تقليص نفقات الإجراءات الإدارية وما يتبعها من عمليات.
- رفع فعالية أداء الإدارة عبر تواصلها مع المواطنين والشركات والمؤسسات.
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد لأن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات.
- العملاء تظل محدودة وتجبرهم في غالب الأحيان على انتظار في صفوف طويلة.
- التركيز على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث.
- إعفاء المواطن من إحضار المستندات المتوفرة معلوماتها ضمن قاعدة البيانات ما لم يطرأ تغييرها بما في ذلك مستخرج شهادة الميلاد الخاص s12 .
- خفض الأخطاء الناجمة عن الإدخال لأن النظام يعتمد على الوصول المباشر للبيانات المخزنة في القاعدة المركزية.
- استبعاد عملية أخذ المعلومات البيومترية للمواطن الحاصلين مسبقا على وثائق بيومترية باستثناء في الحالات اللازمة التقنية أو التنظيمية.
- إعفاء المواطن من التدوين اليدوي لاستمارة طلب الوثائق البيومترية.
- العجلة في فحص ومراجعة البيانات وتجهيز الملفات[1].

الفرع الثاني: فوائد الرقمنة :

مع التطور المتسارع للتكنولوجيا الحديثة والتوجه المتزايد نحو الرقمنة، أصبحت الإدارات مطالبة بمواكبة هذا التحول من خلال تقديم خدماتها بكفاءة وسرعة وبأقل جهد وتكلفة ممكنة. ولم يعد التباطؤ في إنجاز الأعمال الإدارية أمرًا مقبولًا في ظل الثورة الرقمية والمعرفية التي يشهدها العالم، الأمر الذي يفرض على الإدارة تبني الرقمنة لما تحققه من مزايا عديدة تعود بالنفع على كل من المؤسسة والمواطن، فضلاً عن مساهمتها في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية. لذلك تتجلى فوائد الرقمنة في مختلف المجالات من خلال ما توفره من مزايا متعددة، من بينها:

1 ـ وحال مصطفى، عزيزي عبد السميع، المرجع السابق، ص 18.

أولا: فوائد اقتصادية:

- ✓ اختصار النفقات و الوقت والجهد لكافة الأطراف المشارة رقميا، وتقليص تكاليف باهظة كانت تهدر خلال تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية.
- ✓ دعم مشاريع النمو الاقتصادي، وذلك عبر تبسيط المعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي رفع المردود الربحي.
- ✓ خلق فرص وظيفية واعدة في مسارات مستحدثة مثل إدخال البيانات، وتجهيز وصيانة البنية التحتية و أمن المعلومات.
- ✓ تنسيق كافة المساعي عبر منصة رقمية موحدة، عوضاً عن تفتيت المساعي وتكرارية بعض العمليات في الحكومة التقليدية.
- ✓ إتاحة مسارات استثمارية مستحدثة عبر التناغم بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك من خلال توظيف ذات التطبيقات والتقنيات والمشاركة البينية للبيانـــات[1].

ثانيا:الفوائد الإدارية:

- ✓ تنسق العمليات الإنتاجية وتطور الأداء الوظيفي.
- ✓ إنهاء البيروقراطية والروتين الذي يظهر في الحكومة الالكترونية.
- ✓ الوضوح في التعامل ومنع الواسطة والمحسوبية والمجاملة.
- ✓ تقليص الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة لا يتبع في الحكومة التقليدية ، والإسراع في تطبيق الإجراءات الإدارية واختصارها.
- ✓ ترتيب قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة تختلف عن بيئة الحكومة التقليدية.
- ✓ نمط إداري جديد يشكل العمل بروح الفريق الواحد وتركيز الجهود[2].

ثالثا: فوائد اجتماعية :

- ✓ إنشاء مجتمع قادر على فهم التكنولوجيا والعيش في عصر المعلومات بكل سهولة.
- ✓ تسهيل التواصل بين الناس وجعله أسرع عبر تطبيقات إلكترونية متعددة مثل البريد الإلكتروني وغيره[3].

1 – شارف صباح، كشرود مروى، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة الماستر، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2020، ص 12.

2 – المرجع نفسه، ص 14.

3– وحال مصطفى، عزيزي عبد السميع، المرجع السابق، ص22.

- ✓ إحياء الأنشطة الاجتماعية المختلفة والاستفادة منها من خلال استخدام هذه التطبيقات الإلكترونية المتنوعة.

المبحث الثاني: ماهية الفساد :

يُعدّ الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما يخلّفه من آثار سلبية تمس مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وقد أصبح انتشاره يشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الراشد، الأمر الذي دفع الدول والمنظمات الدولية إلى تكثيف جهودها للوقاية منه ومكافحته. وللإحاطة بهذه الظاهرة وفهم أبعادها المختلفة، يتعين أولًا الوقوف على ماهية الفساد من خلال تحديد مفهومه وبيان أنواعه واهم أسبابه و آثاره.

المطلب الأول: تعريف الفساد و أنواعه:

يعتبر الفساد من السلوكيات التي تظهر عندما يضع الإنسان مصلحته الشخصية فوق المصلحة العامة فيتجاوز القوانين و القيم لتحقيق منفعة خاصة وهو ليس ظاهرة جديدة بل وجد في مختلف المجتمعات عبر الزمن و يؤثر سلبا على الثقة و العدالة داخل المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الفساد:

تختلف معاني الفساد بين الإستخدام اللغوي العادي والتعريف الاصطلاحي المتخصص، وهذا الاختلاف يعود إلى تباين المناهج الدراسية من ناحية، وتنوع اهتمامات الباحثين من ناحية أخرى. لذلك سنتناول أولاً المعنى اللغوي للفساد ، ثم ننتقل إلى معناه الاصطلاحي ثانيا مع تحديد مفهومه في القران الكريم ثالثا و مفهومه القانوني رابعا.

أولا: تعريف الفساد لغة :

يحدد ابن المنظور في' لسان العرب 'الفساد على أنه العكس للصلاح، حيث يُفسد ويفسد . وتم استخدام فساداً وفسوداً لوصف المفسدة، والتي تُعَدُّ ضد المصلحة، بينما تُعتبر الاستفادة معاكسة للاستصلاح[1]. قال الله تعالى 'ظهر الفساد في البر و البحر' سورة الروم الآية 41.

1 – محروق كريمة و آخرون، المدخل العام لجرائم الفساد، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر، 2022، ص 12 .

و عليه هنا، يظهر الفساد مثل الجفاف الذي يضرب الأرض، ومثل النضوب الذي يجفف جداول الأنهار، فيصبح دمارًا للمناطق التي تستقر على حوافها، والتي ظلت في الماضي تتوقع قدوم مائها النقي كأنها تنتظر إيقاع الحياة بعينه.

كما أن في القاموس المحيط، ذكر ابن الفيروز أن "فسد" يشبه "عصر" في الوزن، ويُقصد 'بالفساد' أخذ المال بغير حق. كما أن المفسدة هي عكس المصلحة تماماً. وأيضاً، عندما يُقال " تفاسد القوم "، فهذا يعني أنهم قطعوا صلات الرحم فيما بينهم ، و لهذا فالفساد هو انحراف عن الاعتدال والاستقامة من الداخل، ويمكن تعريفه أيضًا بأنه إخراج الشيء عن وظيفته الأصلية المناسبة له، فهو يشبه تلف الآلة بخرابها، وضعف الجسد بمرضه، وفقدان الثمرة لطعمه، كما يتجلى في تراجع الدولة عن أداء مهامها، وذلك نتيجة لعدم انسجام مكونات مجتمعها وفقدان الأمن والوحدة اللذين يحافظان على تماسكها[1].

الفساد في اللغة الفرنسية: له العديد من المرادفات منها كلمة (Pourrissenent) و تدل على تدهور و سوء الأوضاع كلمة (Rimmoralité) و تعني الفسوق و الفجور و تعني أيضا التخريب إفساد الأخلاق و رشوة الموظفين و التزوير[2].

أما في اللغة الانجليزية : فله دلالات واستعمالات متعددة أيضا، حيث اشتق مصطلح الفساد (Corruption) من الفعل اللاتيني (Rumpere) والذي يعني كسر شيء ما ، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالبا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي.

ويقصد كذلك بالفساد في قاموسOxford: تدهور القيم الأخلاقية (Immoral) في المجتمع أو في دماغ الفرد، كما يقصد به تضييع الأمانة و الغش (Dishonesty) وذلك بسبب استعمال الرشوة (Because of taking bribes)[3].

1 – محروق كريمة و آخرون، المرجع السابق، ص 12 13.

2 ـ المرجع السابق، ص 171.

3 – حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص 13 .

ثانيا: تعريف الفساد اصطلاحا:

حتى اليوم، لم يتمكّن الخبراء والجهات المهتمّة بمحاربة الفساد من الاتفاق على تعريف واحد جامع له فالبعض يرى أنه إساءة استخدام المنصب العام أو السلطة لتحقيق مكاسب شخصية[1]. بيد أنه من الممكن التوصل إلى تعريف شامل وكبير للفساد، والذي يشير إلى أي فعل أو تصرف إيجابي أو سلبي يصدر عن مسؤول حكومي أو أي فرد مكلف بأداء واجب عام أو ما يماثله، ويكون الدافع وراءه هو سعي لتحقيق مكاسب ذاتية، سواء كانت مادية أو معنوية أو اجتماعية، سواء كان ذلك لصالح الشخص نفسه أو لأشخاص آخرين، وذلك على حساب الصالح العام، ويستغل فيه سلطاته الحقيقية أو المتصورة لهذه الغاية[2].

بحيث يقدم كل من WarlthR و E.Simpikins وصفاً لافتاً للفساد. هما يعتبرانه أكثر من مجرد خرق للقواعد القانونية، بل أي عمل يعتبره الجمهور غير نزيه، بحيث يواجه الفاعل شعوراً بالذنب أثناء فعله له. عبر هذه الزاوية، سعى الباحثان لربط فكرة الفساد بكل سلوك أو تصرف يرفضه المجتمع بقوة، ويستنكره المرء في داخله، حتى لو بدا للعيان مقبولاً أو متكرراً[3].

وفي هذا السياق يصف حجازي الفساد بأنه: "التصرف الذي يخرج عن الضوابط والنظم التي ترتب تطبيق وظيفة عامة، أو القيام بعمل جماعي لبلوغ كسب ذاتي أو مشترك غير مشروع، أو التقصير في التقيد بقواعد الإنجاز الأمثل للمهام، أو تيسير ذلك للغير[4].

يمكن وصف الفساد أيضاً بأنه تصرفات غير سليمة يباشرها الأفراد الذين يملكون مواقع في السلطة مثل المديرين و المسؤولين الحكوميين و سواهم وذلك لتحصيل منافع شخصية و من نماذج عن أوجه الفساد: إعطاء و قبول الرشاوى و الهدايا غير الملائمة و المعاملات السياسية غير قانونية و الغش أو الخداع و التلاعب في نتائج الانتخابات و تحويل الأموال و الاحتيال و غسيل الأموال و غيرها[5].

1 – محروق كريمة و آخرون، المرجع السابق، ص ص 15 16.

2 – المرجع السابق، ص 71.

3 – المرجع السابق، ص 172 .

4 – حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 21.

5 – محروق كريمة و آخرون، المرجع السابق، ص 191.

في المفهوم الشرعي يوصف الفساد بأنه كافة المحرمات والمكروهات شرعاً، ويقصد به في المفهوم الشرعي الفساد في الأرض وهو إظهار معصية الله تعالى وانحراف عن نهجه، ويرتبط بإيقاع أذى بالآخرين في أنفسهم وأموالهم وأحياناً في أعراضهم وكرامتهم، لأن الشرائع سنن مقررة بين البشر فإن التزموا بها غاب العدوان ولزم كل شأنه، فصينت الدماء وهدأت الفتن وكان صلاح الأرض وصلاح أهلها، وإذا أهملوا الالتزام بالشرائع أو الأنظمة والقوانين وأقدم كل فرد على ما يشتهيه وقع الهرج والمرج والاضطراب[1].

حيث أشارت موسوعة العلوم الاجتماعية في تعريف الفساد على أنه خروج عن المعايير المتوقعة للسلوكيات من قبل المسؤولين في السلطة العامة من أجل تحقيق مصلحة شخصية[2].

إن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2003 لم تقدم تعريفًا قاطعًا وشاملاً للفساد، بالرغم من إشارتها إلى بعض السلوكيات التي اعتبرتها فسادًا، وبالتالي، جعلت هذه الممارسات جرائم، وتشمل تلك الأفعال متمثلة في الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام و الخاص و الاختلاس بجميع وجوهه و المتاجرة بالنفوذ و إساءة استغلال الوظيفة[3].

ثالثا: الفساد في التشريع الإسلامي:

في الدين الإسلامي، يوصف الانحراف بأنه أي ميل في الكلام أو التصرف عن المسار الصحيح. أما من وجهة نظر القائد الديني الشهيد، فيشمل معنى الانحراف كل ما يعترض سبيل الإنسان ويوجهه بعيدًا عن الإرشاد والسلوك القويم، مثل كونه عائقًا روحيًا أو تطبيقيًا يبعده عن حكمته ومبادئه.[4] حيث ظهرت كلمة الفساد في كتابات أصول الفقه الإسلامي لتعبر عن دلالات شتى ومتباينة مثل عدم الكفاية أو عدم تحقق المترتب عليه، فإذا قلنا بطل الوضوء، فهذا يعني أنه أصبح غير صالح للقيام بالصلاة به[5].

ذُكر لفظ (فسد) خمسين مرة ضمن نصوص القرآن الكريم، وكان أحد عشر منها بصيغة التعريف بأل التعريف.أما كلمة (فساد) فقد ظهرت في ستة مواضع مختلفة.ولهدف الوصول إلى تحديد دقيق لمفهوم الفساد

1 – الهواري عبد الله محمد ، الفساد و القانون الدولي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، مصر، 2020، ص 16.

2 – محروق كريمة و آخرون، المرجع السابق، ص 172.

3– المرجع نفسه، ص ص 204 205.

4 – ناصر محمد احمد الكعدني و آخرون، مفهوم الفساد و سبل مكافحته في ضوء المشروع القرآني، المجلد 4، العدد 7، مجلة جامعة الصنعاء للعلوم الإنسانية، اليمن، 2025، ص 84.

5 – محروق كريمة و آخرون، المرجع السابق، ص 117.

بالاستناد إلى النص القرآني، قام الباحثون بجرد الآيات والسور التي احتوت على جذر كلمة الفساد، ثم صنّفوا هذا الفساد تبعاً للسياق الدلالي الذي وردت فيه الكلمة أو بحسب دلالتها الإجمالية ن ورود مادة الفســـاد في تلك الآيات وفيما يأتي تفصيل ذلك: ولقد ورد أكثر ألفاظ الفساد في القرآن الكريم متعلقا بذكر الموضع، وهو الأرض، و قد نهى الله عز وجل عن الفساد في الأرض بعد إصلاحها قال الله تعالى : '**ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ' (الأعراف الآية 56)**. حيث فسرها العلامة بدر الدين الحوثي أن إصلاح الأرض يشمل كل ما فيها من مرافق وأموال وطرقات ومساكن ومياه. فالإفساد هو العبث بهذا الصلاح، مثل إهدار المياه، أو قطع الطرق، أو الاعتداء على الحطب والمرعى والزرع، أو قطع الأشجار المثمرة، أو تخريب المساكن، أو تلويث الهواء بالدخان وما شابه ذلك.

يرى الباحثون أن مفهوم الفساد يتعارض جوهرياً مع الصلاح في عدة مواضع من القرآن الكريم. ومن هذه المواضع قوله تعالى: "**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ" (البقرة: 11-12)**.

وفي سورة القصص، يقول الله تعالى: "**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**" (سورة القصص الآية 77). و عليه فأن الفساد يناقض الإحسان تمامًا، وكيف حذرنا الله من إتباع طريق المفسدين، كما ورد في قصة الذين حاولوا إغواء فرعون . لذلك علينا أن نحرص على فعل الخير ونسعى نحو الآخرة، و أن نحسن إلى الآخرين كما أحسن الله إلينا[1].

أحياناً، نجد أن كلمة "الفساد" في القرآن تعبر عن رؤية السماء والشريعة في وصف الطغاة أو الخارجين عن تعاليم الدين[2]، كما في قوله تعالى: "**تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ**". **(سورة قصص الآية 83)**. كما جاء مصطلح الفساد بمعنى القطيعة، أي قطع ما أمر الله تعالى بوصله، مثل قطيعة الأرحام و التدابر بين المسلمين، قال تعالى : " **وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ**". **(سورة الرعد الآية 25)**.

1 – ناصر محمد احمد الكعدني، المرجع السابق، ص84 85 .

2 محروق كريمة و الاخرون، المرجع السابق، ص 14.

رابعا: الفساد في التشريع الجزائري :

بالنسبة للمشرّع الجزائري، لم يتم استخدام لفظة "الفساد" في تشريعاته قبل عام 2006، ولكن بعد مصادقة الجزائر في عام 2004 المرسوم الرئاسي رقم 128-04 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2004، باشرت الدولة بتعديل قوانينها لتتوافق مع مقتضيات تلك الاتفاقية. وكأن الإنجاز الأبرز في هذا السياق هو صدور القانون رقم 01-06 بتاريخ 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية [1] من الفساد و محاربته و تعديلاته، والذي نصّ على تجريم كافة أشكال وصور الفساد عندما ننظر إلى التشريع رقم 06-01، نلاحظ أن الهيئة التشريعية الجزائرية تبنّت المنهج المتبع في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ فقد فضّل المشرّع كذلك عدم تقديم تعريف قانوني أو وصفي للفساد لهذا عرّف المشرّع الجزائري الفساد من خلال تعداد أشكاله ومظاهره، وذلك وفقاً للفقرة (1 من المادة الثانية من قانون مكافحة ومنع الفساد، حيث نصّ على أنه "الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الفصل الرابع من هذا القانون"[2]. ومن خلال الرجوع إليه يمكن تقسيم جرائم الفساد إلى أربع فئات رئيسية وهي: الاستيلاء على الممتلكات والتسبب في الأضرار، الرشوة وما يماثلها، المخالفات المتعلقة بالعقود الحكومية، والتستر على أفعال الفساد[3].

الفرع الثاني: أنواع الفساد :

للفساد صور وأشكال مختلفة، تتنوع بحسب البيئة والظروف المحيطة به و أمرٌ الذي لافت النظر هو أن أنواع الفساد في تطور دائم وتغير مستمر، لكي تواكب التحولات التي يشهدها العالم على صعيد كافة الميادين والقطاعات المختلفة و عليه تتجلى أنواعه في :

أولا: الفساد حسب درجة التنظيم :

هناك ثلاثة أصناف أساسية للفساد بناءً على هذا المقياس و تتمثل في العرضي و المنظم و الشامل:

1 – محروق كريمة و آخرون، المرجع السابق، ص 75.

2 – المادة 02 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته الجريدة الرسمية رقم 12 بتاريخ 22 فبراير 2006.

3 – محروق كريمة و الاخرون، المرجع السابق، ص 75.

1/- **الفساد العرضي** :هذا التعبير يتناول جميع أنواع الفساد الطفيفة والعرضية التي تعكس سلوكًا فرديًا أكثر مما تعكس نظامًا عامًا للإدارة، مثل الاختلاس، والمحسوبية، والمحاباة، وسرقة الأدوات المكتبية، هي سلوكيات تبدو كحالات منفردة، لكنها في الواقع تشكل بيئة خصبة لاستشراء الفساد الأكبر.

2) الفساد المنظم : هذا الصنف من الممارسات نجده شائعاً في شتى المؤسسات والهيئات الحكومية والإدارات المتنوعة، حيث تتم ترتيبات وإجراءات مُعدة سلفاً تُوضح سقف المبالغ المطلوبة للرشوة، وطرق تسديدها، وكذلك آلية إتمام الإجراءات المطلوبة؛ وبعبارة أخرى،
يتم تسيير كامل العمليات عبر منظومة فساد متماسكة، يعتمد كل طرف فيها على الآخر لتحقيق المنفعة المتبادلة.

3) الفساد الشامل: ويتمثل ذلك في الاستيلاء الكبير على الثروات والأصول التابعة للدولة عبر معاملات غير حقيقية، أو دفع مستحقات لبضائع غير موجودة، وتحويل مقتنيات عامة إلى
ملكية أفراد بحجة المنفعة العامة، بالإضافة إلى الرشاوى[1].

ثانيا: الفساد من حيث الحجم:

1) **الفساد الكبير:** إنها الممارسات غير النزيهة التي يرتكبها المسؤولون رفيعو المستوى بهدف جني مكاسب مالية أو اجتماعية ضخمة، وتُعتبر من أخطر أشكال الفساد نظرًا لما تُكبّده الدولة من خسائر مالية هائلة، ويشمل هذا الفساد كافة المستويات الوظيفية للموظفين، ويتجلى بوضوح في التبذير المفرط للمال العام، مثل إهدار الأموال الحكومية على الأبنية والتجهيزات وما إلى ذلك. وينعكس هذا أيضًا في استغلال الموظف لصلاحيات منصبه لتحقيق منفعة من المهام الموكلة إليه، سواء عبر ممارسة الهيمنة على الأفراد أو توظيف القوة البشرية التابعة للحكومة من عمال وموظفين لأغراض خاصة وشخصية لا تندرج ضمن مهامهم المحددة، بالإضافة إلى الاختلاس لصالح الحساب الخاص[2].

1- خنفر توفيق، المجهودات الدولية لمكافحة الفساد، مذكرة الماستر، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2021، ص28.

2- محروق كريمة و اخرون، المرجع السابق، ص ص 55 56.

2) **الفساد الصغير:** هذا النوع من الفساد يُعتبر بسيطاً نسبياً، فهو لا يشكّل تهديداً خطيراً على الدولة أو مواردها. من أمثلته التهريب عبر الحدود، أو دفع الرشاوى، أو اختلاس الأموال، وغير ذلك من الممارسات المشابهة.[1]

الفرق الأساسي بين الفساد الكبير والفساد الصغير يكمن في حجم الانحراف عن الوظيفة العامة. الفساد الكبير يشوه المهام الحيوية للدولة في مجالات صنع القرار والتشريع والتنفيذ والقضاء، بينما يقتصر الفساد الصغير على المعاملات الإدارية اليومية. و لا يمكن الحكم على خطورة أي منهما فقط من خلال حجم الأموال المتداولة، فلكل منهما تأثيراته الاجتماعية الخاصة.

ثالثا : الفساد حسب المجال الذي نشأ فيه :

يعتبر هذا النوع من أهم الأسس و المعايير التي تم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، و يقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي:

1)الفساد الأخلاقي: ويتمثل بكافة التجاوزات الأخلاقية والسلوكية المرتبطة بأداء الموظف الفردي وأفعاله ، مثل ارتكاب أعمال منافية للآداب في ميادين العمل ، أو أن يجمع بين الوظيفة ومهام أخرى جانبية بدون علم إدارته ، أو أن يوظف السلطة لإنجاز مصالح شخصية له على حساب المصلحة العامة ، أو أن يمارس المحسوبية بنمطها الاجتماعي الذي يعرف بـ (المحاباة الشخصية) بدون مراعاة مقاييس الكفاءة والجدارة ، ويضم فضائح كبار المسؤولين الأخلاقية ، ظهور شبكات الرقيق ، عصابات استغلال الأطفال للأعمال اللاأخلاقية[2].

2)الفساد السياسي: ليس له مفهوماً واحداً جامداً، بل يتخذ عدة أوجه وتفسيرات. فمثلاً، الموسوعة الحرة "ويكيبيديا" تعرّفه بأنه إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لتحقيق أهداف غير مشروعة. أما هيئة الأمم المتحدة، فترى أنه استغلال المنصب العام لتحقيق منافع شخصية، أو بتعبير آخر، تفضيل مصلحة صاحب القرار على المصلحة[3]

1- جمعة عبدو محمد، الفساد أسبابه ظواهره أثاره الوقاية منه، د ط، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2019، ص 13.

2- محمود محمد هند، الفساد تعريفه و خصائصه أسبابه مظاهره طرق مكافحته، ع 55، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2019، ص 396.

3 - حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 29.

العامة، و غالباً ما يترعرع الفساد وينتشر في المجال السياسي أكثر من غيره، بل يمكن اعتباره الأساس الذي تنبثق منه أنواع الفساد الأخرى. السبب بسيط: فصانع القرار هو من يمسك بزمام الأمور في حياة الناس، من الاقتصاد إلى الفكر والتعليم. الإعلام يوجهه، والقوانين تُسنّ بموافقته، والأموال تُدار تحت إشرافه. باختصار، كل خيوط المجتمع تجتمع بين يديه وللفساد السياسي وجوه عديدة، أبرزها الحكم الشمولي الفاسد، وغياب الديمقراطية، وتهميش المشاركة الشعبية، وعجز الحكام عن تحمل المسؤولية. كما يمكن تصنيفه إلى أشكال مختلفة، مثل فساد القمة، وفساد السلطتين التشريعية والتنفيذية، دون أن ننسى الفساد الانتخابي الذي يطال العملية الديمقراطية في صميمها[1].

3)الفساد القضائي :هو الانحراف الذي يحدث في المحاكم، الذي يؤدي إلى فقدان الحقوق وانتشار الظلم، وأشهر أشكاله: المحاباة والتوسط، وقبول الهدايا والرشاوى، والشهادة الكاذبة، وهذا النوع من الفساد القضائي هو من أخطر الأمور التي تدمر الدول والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعتمد عليها الناس لاستعادة حقوقهم المسلوبة[2].

4)الفساد الوظيفي والإداري: يمثل ذاك التصرف البيروقراطي الذي يتخطى نطاق الواجب، ويبرز عبر تجاوزات في التطبيقات الإدارية أو محاولة الموظف نيل مآرب ذاتية بوسائل غير قانونية. يرتبط هذا اللون من الفساد جوهريًا بالتجاوزات التي يقترفها الموظف العام خلال ممارسة أعماله، مستثمرًا مركزه الوظيفي. ويعتبر الفساد الوظيفي من أبرز أنماط الفساد شيوعًا وضررًا، لأن المنصب الإداري يمنح حامله صلاحية محددة تتباين قوتها في ضبط القرارات والمجريات الحكومية. تلك الصلاحية قد تغوي بالخروج، لاسيما إذا كان جهاز الرقابة قاصرًا أو غير ناجع.ورغم أن بعض ملامح الفساد قد تتقارب أو تتقاطع مع أصناف أخرى، غير أن الفساد الوظيفي يتخذ أشكالًا كثيرة ومتعددة، يصعب عدها كاملة،

وتظهر في طائفة من السلوكيات والممارسات الخاطئة ضمن نطاق العمل الحكومي أو المؤسسي[3].

5)الفساد المالي: ويتضمن هذا النوع جميع الانحرافات المتعلقة بالأموال، وعدم الالتزام بالقواعد والأنظمة المالية التي تحكم كيفية إدارة الأموال في الدولة ومؤسساتها، بالإضافة إلى مخالفة التوجيهات الصادرة عن

1 – حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 29.

2 – خنفر توفيق، المرجع السابق، ص 32.

3 – علي احمد الشهري ليلى، الفساد مكافحته و الوقاية منه، ع 33، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات بالإسكندرية، مصر، 2017، ص 396..

هيئات الرقابة المالية. وتشمل صور الفساد المالي المتعددة: غسيل الأموال، والتهرب من دفع الضرائب، وتزوير العملة الورقية[1].

6)الفساد الاجتماعي : هو ذلك الخلل الذي يتسلل إلى المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في بناء أفراده وتكوينهم، مثل الأسرة والمدرسة والجامعات وأماكن العمل. عندما تفشل هذه المؤسسات في أداء دورها التربوي بشكل سليم، فإنها تنتج أفراداً مشوهي التنشئة، مما يفتح الباب أمام فساد أعمق في المستقبل. هذا الفساد المستقبلي يتجلى في أشكال عدة، كفقدان الالتزام الوظيفي، وتراجع الاحترام للرؤساء، وعدم الامتثال للأوامر، بل والتعدي على الأمن العام نفسه[2].

7)الفساد الاقتصادي: يشير هذا النوع من الفساد إلى السلوكيات غير السليمة والمستغلة التي تمارسها الاحتكارات الاقتصادية وشركات الأعمال، وتهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية شخصية على حساب مصلحة الجماعة، ولا تتناسب مع القيمة الإضافية التي تقدمها، وتنشأ هذه السلوكيات بسبب ضعف الرقابة أو نتيجة لقصور الضوابط والقواعد التي تحكم وتنظم البيئة الاقتصادية. أو هو الحصول على مزايا مالية وأرباح عبر ممارسات تتعارض مع القيم والأخلاق والقانون، مثل الخداع التجاري والتلاعب بالأسعار عبر خلق أزمات مصطنعة في الأسواق، وعمولات الرشوة التي تقدمها الشركات الأجنبية، وغسيل الأموال، والفساد الجمركي، والتهرب الجمركي[3].

8)الفساد الثقافي: الذي يجنح بالإنسان عن طريق الحق والسمو والرقي؛ ومن صوره:

– استغلال كل وسائل الإعلام المتاحة لتكريس الانحطاط الثقافي والأخلاقي وواقع الدونية والبذخ والترف و الميوعة لتضليل الأمة عن وظيفتها الأساسية؛ تحت مسمى حرية الرأي.

– إدمان التكنولوجيا: وهي من آفات الاجتماعية الجديدة والتي تكمن خطورا في ابتعاد الأفراد عن الحياة الاجتماعية، وبالتالي إصابتهم بالأمراض النفسية وابتعاد الطلاب عن الدِّراسة والثقافة وبالتالي إنشاء جيل جاهل فارغ علميا وثقافياً[4].

–العولمة وما نتج عنها وينتج من تغيير للمفاهيم وقلبها على غير وجهها مما يسهم في انتشار الفساد وتغلغله في جميع مناحي الحياة. ً ً بدءا بالاعتقاد، مرورا بتحرير المرأة، والترفيه، والجنس، والجريمة وغيرها.

1 – حاحة عبد العالي، المرجع سابق، ص 30.

2 – خنفر توفيق، المرجع السابق، ص 32.

3 – حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 29.

4 – علي احمد الشهري ليلى، المرجع السابق، ص 289.

رابعا : الفساد حسب القطاع :

1) **الفساد في القطاع العام :** أدرك قطاع الدولة ضرورة أداء مهامه بكفاءة وتحقيق التنمية الشاملة والصالح العام، لكن تفشي الفساد في مؤسساته، بل وحتى بين مسؤولي السلطة في مناصبهم الإدارية المختلفة، أتاح للقطاع العام مساحة واسعة لممارسة كافة أشكال الفساد، بما في ذلك الانحرافات الإدارية، والاختلاسات المالية، وتحقيق مكاسب شخصية على حساب الدولة[1].

2)الفساد في القطاع الخاص : ويعني أن القطاع الخاص يستخدم سلطته للتأثير على القرارات العامة للدولة، باستخدام وسائل متنوعة مثل الرشوة والهدايا، بهدف تحقيق منفعة شخصية كالتخلص من الضرائب والحصول على مساعدات.وقد أوضح تقرير منظمة الشفافية الدولية

في هذا الصدد أن الشركات الأمريكية هي الأكثر تورطًا في مخالفات قانونية، تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية ثم الألمانية[2].

خامسا : الفساد من حيث النطاق :

1)النطاق الدولي: هذا النوع من الفساد له نطاق واسع وعالمي، يتجاوز بكثير الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات، وهذا في سياق العولمة، التي لم تعد تعترف بالحدود. وللفساد الدولي أدوات متنوعة، منها: الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي.

وفي هذا السياق، ذكر تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2005 أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تستغل الفساد في الدول النامية للحصول على المشاريع، تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية والألمانية، كما يضيف التقرير نفسه أن عدداً كبيراً من الموظفين السامين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة (رشاوى) مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات[3].

2)النطاق المحلي : وهو يحدث داخل الدولة الواحدة و لا يبتعد عن كونه فسادًا صادرًا عن موظفين صغار وأفراد في مناصب محدودة بالمجتمع، غالبًا ممن لا ترتبط مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى، وهذا

1 – محروق كريمة و اخرون، المرجع السابق، ص 56.

2 – حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 27.

3 – خنفر توفيق، المرجع السابق، ص ص 30 31.

النوع هو الأكثر انتشارًا بين أنواع الفساد في المجتمعات، ويتخذ شكل استغلال المنصب الوظيفي العام مثل الرشوة والمحسوبية، وما إلى ذلك[1].

المطلب الثاني: أسباب الفساد وآثاره

تعد جريمة الفساد من أبرز الممارسات التي ظهرت في الآونة الأخيرة مع تطور المجتمعات، مما ينبئ بتفشي هذه الظاهرة على الصعيدين الدولي والوطني. سنقوم في هذا المطلب بدراسة الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد، وأيضًا سنستعرض أهم الآثار التي ترتكز عليها هذه الآفة، حيث أصبحت تثقل على كاهل جميع المجتمعات.

الفرع الأول: أسباب الفساد:

وعليه يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الآفة، وبرغم من تداخل هذه الأسباب إلا أنه سنحاول تحديد كل نوع وتصنيفهم وهم كالتالي:

الأسباب السياسية:

ترتبط الأسباب السياسية لممارسات الفساد بطبيعة المناخ السياسي القاتم في الدولة، فأغلب الباحثين يتفقون على أن أكثر النظم إقرارًا للفساد ومظاهره هي النظام الدكتاتوري، الذي يكون فيه مستوى الفساد مرتفعًا من أعلى الهرم، بحيث يتركز في شخص حاكم مستبد يتمتع بسلطة مطلقة تصل عادة إلى حد الاستبداد الكامل، وتحاط به نخبة محدودة من أهل الرشاوى والألقاب والوظائف العامة الذين يعملون على إجهاض روح المبادرة والرقابة الشعبية والإدارية، مما يشجع على ظهور صور الفساد المختلفة، ويكون هذا الهدف الأساسي للفساد هو القضاء على الشفافية والمنافسة وخلق شريحة أو فئة محظوظة وامتيازات داخلية سرية، وبالمقابل فإن الأنظمة الديمقراطية تميل إلى أن تكون فيها مستويات متدنية من الفساد، فالنظام الديمقراطي سياسة متكاملة ومجموعة من القيم والآليات المؤسسية القادرة على كبح ممارسات الفساد بوجوده ومنع انتشارها، والفساد السياسي بهذا المعنى ليس مقترنًا بالأنظمة الدكتاتورية فحسب، بل يكون حتى في الدول المتطورة بنسب ومستويات مختلفة[2].

1 – محروق كريمة و اخرون، المرجع السابق، ص 57.

2 – محروق كريمة و اخرون، مرجع سابق، ص.53

وتعود أسبابه إلى عوامل كثيرة نذكر منها ما يلي:

- غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني.
- غياب القدرة السياسية من خلال ضعف الإرادة لدى السياسيين في محاربة الفساد.
- ضعف الإعلام والرقابة على المؤسسات والأجهزة، الذي من شأنه خلق فجوة للفساد.
- تفشي البيروقراطية الإدارية التي تقوي غياب الدولة ومؤسساتها، وضعف جهاز العدالة، وتكرس سرية الممارسة اليومية للسلطة، مما يؤدي إلى عدم الشفافية وعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة[1].

الأسباب الاقتصادية:

يعد قصور الأداء بمؤسسات الحكومة، وكذلك غياب العدل في توزيع الثروة بين كافة أفراد المجتمع، وتدني الرواتب والأجور في ظل تصاعد الأسعار، وتفشي الفقر، وتزايد معدلات البطالة، وضعف التخطيط، سبباً مباشراً لانتشار ممارسة دفع الرشوة للمسؤولين لتجاوز اللوائح والنظم والإجراءات العامة، وتجاوز القوانين والأنظمة والقواعد والتعليمات المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في المنشآت الإدارية، وتداخل الاختصاصات والهياكل التنظيمية للجهات الإدارية، والإفراط في استهلاك المال العام، كل هذه تدفع إلى تفشي الفساد الإداري والمالي[2].

ومن جانب آخر، يتسبب تضخم الهيكل الحكومي وسيطرة هيئات الدولة على النشاط الاقتصادي بطبيعة الحال في تفشي الفساد وتخريب السياسات والقرارات الاقتصادية. وقد سعى خبراء الاقتصاد إلى تحديد عوامل تؤدي إلى نشوء الفساد الاقتصادي، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- المتغيرات الاقتصادية التي حدثت على العالم في نطاق العولمة .
- تداخل المصالح بين أرباب السياسة وأرباب المال .
- ظهور نسق مالي عالمي مترابط إلكترونياً .
- العوز الشديد وحصول الموظف على دخل منخفض يساهم في تغذية النزعات نحو الفساد .

1 – خنفر توفيق، مرجع سابق، ص، ص، 35، 36.

2 –محروق كريمة و اخرون، مرجع نفسه، ص، ص، 139، 331.

لذا يوضح **Paolo Mauro** إلى تصور جوهري هو أن الفساد قد يقع متى وجد الربح، والقول أن التنافس على نيل الأرباح ونيل الفرص المتاحة يحفز المتعاملين مع الجهات الإدارية إلى تقديم رشاوى أو غيرها من أشكال الفساد[1].

الأسباب الاجتماعية:

تتمثل فيما يلي:

1- اختلال القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع:

من العوامل الجوهرية المؤثرة في ظهور ظاهرة الفساد تلك المرتبطة بالإنسان وأخلاقه ومدى استعداده للوقوع في أفعال وجرائم الفساد من عدمه، فالمبادئ الأخلاقية التي تغرس داخل الإنسان تعد الرادع النفسي المعنوي، والتي تعتبر أعظم دعامة في أعمدة الوقاية من الفساد، وإذا ما اضطربت هذه المبادئ صار كل أمر لدى الفرد متاحاً بلا وازع تحت ضغط الرغبة الغريزية في حب التملك والاستحواذ والمال، وحب الانفراد بالسلطة والمال، فالأخلاق الحميدة مثل الصدق والأمانة والنزاهة وإدراك الحدود الفاصلة بين الحلال والحرام وفق ما نص عليه الدين ووضحته الشريعة، هي ركيزة متينة حيث إنها تشكل قناعة راسخة وبيئة داخلية طاردة للفساد والانحراف السلوكي، و عليه فإن غرس هذه المبادئ والحفاظ عليها التزام ضروري حتى تغدو هي حائط الصد الأول والأمتن ضد الفساد.

2- خلل في العدالة الاجتماعية: يمكن وصف العدالة الاجتماعية بالمفهوم الواضح بأنها تماثل كافة المواطنين في الحقوق والواجبات، وكذلك التماثل في الالتزام بالقانون وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع بدون تفريق أو تمييز لأي سبب كان جهوي أو ديني أو عرقي أو قبلي، فغياب العدالة الاجتماعية بمنهج يصنع بيئة مفعمة بالغل بسبب وجود تركيبة مجتمعية عنصرية تبدو بها فئات مجتمعية متفاوتة، منها من يحظى بميزات وصلاحيات عن الطرف الآخر بدون وجه حق أو شكل من العدل، وخصائص ومكاسب عن الفئة الأخرى بدون وجه حق أو لون من العدل، وهي غالباً ما تكون الجماعة القليلة عدداً ولكن الأكثر مالاً ونفوذاً وسيطرة، أما الطبقات الأخرى المتوسطة أو المفقودة فتصبح أوفر عدداً ولا تحوز حقوقها بصورة طبيعية تجاه الطبقة الأولى، مما يؤدي لنشأة مناخ مفعم بالصراع الطبقي يبلغ حد التطلع للانتقام المعنوي والمادي بغية استرداد الحقوق وتحقيق الذات، وينشئ ذلك التفاوت أيضاً ضرباً من التنافس غير العادل من الجهتين: جهة الإحساس بالأحقية والتفوق للطبقة الأولى، وجهة إثبات الوجود والذات للطبقة الثانية، يترتب عليه تطبيق المبدأ.

1- خنفر توفيق، مرجع سابق، ص 36.

3- ضعف الوعي بالفساد ومخاطره:

ربما من أعظم الأسباب المجتمعية التي قد تولد الفساد هي قلة الإدراك الواضح لدى الأفراد وما ينجم عنه من تبعات ومخاطر وما يترتب عليه من آثار سلبية على أطياف كثيرة قد لا تبدو ظاهرة في بدايتها على النطاق القصير، لكنها بالديمومة تؤدي إلى تمزق المجتمع، وتتفاقم حالة الغفلة عن الفساد إلى منح الشرعية لممارساته بل وأحياناً إضفاء المكانة والاعتبار الاجتماعي لأفراد فاسدين فقط لأنهم يمتلكون الثروة والسلطة، كما أن غياب الثقة في إرادة الدولة القوية تجاه الفساد وما يحدثه من خراب للأوطان وأطياف المجتمع، وتوثيقه بالبيانات وما يمنح برهاناً جلياً عنه لكل فئات المجتمع، يسبب نتائج كارثية على كافة الأصعدة[1].

الأسباب الإدارية:

يعتبر الفساد الإداري بمثابة التجاوزات والأخطاء التي يرتكبها الموظف العام خلال ممارسته لعمله في وظيفته، وهو ما يعرف بالاستغلال السيئ للوظيفة، فإن أغلب تعريفات خبراء القانون شددت على اعتبار الفساد انتهاكاً للنظم القانونية، سواء بتجاوزها أو توظيفها أو نقصها، لأجل بلوغ أهداف شخصية للأفراد أو جماعة، وهو قد يقع في أي وظيفة كانت طالما الشخص الموظف غير نقي السريرة وفاسد في الباطن، وتتجلى أوجه الفساد الإداري في الرشوة كأبرز مظهر للفساد الإداري، وهو التوقف عن إتمام العمل أو التباطؤ والتقاعس وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والانفصال عن العمل الجماعي، وقد عرفته "منظمة الشفافية العالمية" التي أنشئت عام 1993 بأنه: "سوء استغلال السلطة بغية تحقيق المكاسب والمنافع الشخصية"، أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 فإنها لم تتناول تعريف الفساد، لكنها عاقبت أفعال الفساد التي بينها في:

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب.
- إساءة استغلال الوظائف[2].
- الإثراء غير المشروع.
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها من قبل موظف عمومي.
- المتاجرة بالنفوذ[3].

تتنوع عوامل انتشار الفساد الإداري، ويمكن إدراج بعضها:

1 – محمد جمعة عبدو، مرجع سابق، ص، ص، 30، 31 .

2 – محروق كريمة و الاخرون، مرجع سابق، ص 103.

3 – محروق كريمة و اخرون، مرجع سابق، ص 103.

- بناء هياكل بيروقراطية بصورة لا ترتكز إلى الأسس والمقومات التنظيمية الصحيحة.
- قصور القيادات الإدارية وضآلة تأثيرها على فئة الموظفين التابعين لها.
- سلبية التربية الاجتماعية والقومية وتأخر المناخ الاجتماعي العام.
- تدني المستوى المادي للوظيفة الحكومية.
- نقص كفاية نظم الحوافز وعدم الأمان.
- شعور العاملين في الأجهزة البيروقراطية بأن هذه الأجهزة وسيلة للسيطرة والاستبداد وليست أداة لخدمة المجتمع[1].

وتعد العوامل الإدارية مسببات ذاتية تكون نابعة من صلب النظام ذاته، سواء كان كياناً إدارياً أو على صعيد الإدارة العامة جملة، حيث تعزى بعض ملامح الفساد الإداري إلى إبهام القوانين والتعليمات ونقص وضوح الإجراءات داخل الأجهزة الحكومية، وهذا الغموض قد يوجد لدى الموظف العام أو لدى المواطن العادي، فإبهام القوانين والتعليمات ربما يحمل الموظف العام على تأويلها بنحو يغاير ما تصبو إليه، بصفة غير مقصودة أو متعمدة لاستغلال هذا الإبهام لخدمة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، وبالمقابل قد يؤدي الإبهام في التعليمات والإجراءات إلى تشتيت المتعامل مع الجهاز الحكومي من المواطنين، مما يجعلهم ضحية سائغة للاستغلال من جانب عديمي الضمير من الموظفين بطلب الرشوة أو غيرها من المظاهر، لإتمام معاملاتهم وتوفير الخدمات لهم في المقابل[2].

الأسباب القانونية:

لجوء بعض الضالعين في أنشطة الفساد لمنح أموال نقدية وعطايا عينية لبعض القضاة ليقوموا عن عمد بحمايتهم، أو بقيام المحامين أنفسهم بمباشرة الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة مقابل مبالغ مالية نقدية ضخمة، ويتم ذلك ممن يستغلون صلاحياتهم عبر القرارات التي يتخذونها، كما أن تذبذب البيئة القانونية والتشريعية التي تنظم الهيئات الحكومية، إذ أن توافر نظام قانوني وضريبي منصف وناجح، بجانب وجود حكومة قادرة على تنفيذ القوانين، ينعكس على قيام تلك الهيئات بالمهام المنوطة بها بصورة ناجحة ويقلل من تفشي الفساد، أما في حالة عجزها عن ممارسة مهامها فقد يدفع الأفراد للجوء إلى وسائل غير قانونية لرشوة الموظفين المسؤولين الحكوميين لتسيير مصالحهم، ويتصاعد الفساد طرداً مع انعدام التشريعات، فلو كانت القوانين محددة وصارمة، فإن من السهولة بمكان رصد حالات التورط في الفساد، وتطبيق القانون يعتمد بصورة كبيرة على نزاهة الأجهزة القضائية والرقابية ومدى فاعليتها في محاربة الفساد، واستناداً إلى ظاهرة الفساد، يمكن أن تزداد حدتها وتبلغ مستويات مرتفعة في غياب استقلالية القضاء، وهو أمر متصل أيضاً بمبدأ الفصل بين السلطات، فلو نلاحظ

1 – خنفر توفيق، مرجع سابق، ص 37.

3– –محروق كريمة و الاخرون ، مرجع نفسه، ص 176

في معظم الدول المتقدمة الديمقراطية استقلالية القضاء عن مسار وعمل النظام السياسي، وهو ما يمنح أبعاداً أشمل لنجاح الحكومة في النظام السياسي تتمثل بالحكم الصالح والرشيد، فاستقلالية القضاء ركن جوهري وبارز يكتسب أهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة ومحايدة تؤدي مهامها بصورة منصفة، وتملك سلطة حازمة تطبقها على كافة المجتمع دون استثناء، ومن هذا المنطلق فإن السلطة القضائية الحازمة تعد من أهم ركائز عمل السلطة القضائية لتؤدي دورها في إرساء العدل والمساواة بين فئات المجتمع[1].

إن فساد السلطة القضائية يشكل العائق الأساسي في مسار نجاح أي استراتيجية تسعى إلى مكافحة الفساد، فالسلطة القضائية الفاسدة، وإن كانت الأدوات القانونية المعدة لردع الفساد تظل قائمة برغم من كفاءتها ونزاهتها، إلا أن ذلك يمكن أن يبقي الفاعلين في مأمن عن المساءلة، وحتى إذا ما تم الكشف عنهم فإنهم يستطيعون الهروب من العقاب بسبب الخلل والقصور في النظام القضائي[2].

المطلب الثاني: آثار الفساد :

يحظى الفساد باهتمام كبير ويُعتبر عائقاً في سبيل تطور ونمو المجتمعات، فهو بدوره يقضي على القيم، وبالنظر إلى خطورته سنتطرق إلى الآثار الناجمة عنه وهي كالتالي:

أولا: آثار الفساد على المستوى الاجتماعي:

من الناحية الاجتماعية، يؤثر الفساد على الدافع لدى الأفراد، فعندما يصبح الفساد أمراً واقعاً لا مفر منه، فإن آثاره تنتشر وتتطور لتخلق دوافع سلبية غير منتجة في كافة قطاعات الدولة، ويستمر تأثيرها في الامتداد ليشمل حتى الأفراد النزيهين الذين يرفضون الانصياع لأساليب الفساد وآلياته، وفي هذا الإطار، يرى البعض أن الفساد يساهم في نشر اليأس بين أفراد المجتمع، حيث يتفق علماء الاجتماع على أنه كلما انخفض مستوى الأمل في المبادرة، وكلما قلت المبادرة، قل الجهد المبذول، مما يؤدي إلى قلة الإنجاز، وبذلك يزداد الإحباط واليأس بين الناس.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الفساد على معدلات البطالة، مما يؤدي إلى زيادتها بسبب ضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج المحلي، وينتج هذا عن إهدار الثروات العامة أو سوء توزيعها، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر في المجتمع. كما أنه يساهم في إثراء قلة على حساب الأغلبية، مما يعمق الفجوة بين من يملكون ومن لا

1 – محروق كريمة و اخرون، مرجع سابق، ص 54.

2 – محمود محمد هند، المرجع السابق، ص 394.

يملكون، وهذا بدوره يؤدي إلى التمييز الطبقي وغياب العدالة داخل المجتمع[1]،عليه سنستخلص أهم الآثار التي تستحوذ على مستوى المجتمع وهي كالآتي:

1- الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية:

حيث تصبح الطرق غير المشروعة هي السبيل السريع للحصول على الحقوق الاجتماعية، وفي هذه الحالة يتم تفضيل غير المستحقين، مما يؤدي إلى تجاهل الحقوق المتعلقة بالكفاءة والخبرة والأقدمية وغيرها، ويتم إغفال المستحقين للوظائف أو الخدمات، وهو ما يتعارض مع المعايير الموضوعية ويجعل الاعتبارات الشخصية والمصالح المادية المرتبطة بالفساد الإداري هي المعيار السائد[2].

2- التفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي:

يؤدي الفساد إلى ظهور طبقة اجتماعية جديدة، حيث ترتقي فئة جديدة في الهرم الاجتماعي بفضل ما حصلت عليه من دخول أو عائدات غير مشروعة، وعادة ما يتحقق ذلك من خلال إقامة علاقات وثيقة مع كبار المسؤولين ورجال المال والأعمال، بل وحتى عبر علاقات النسب والمصاهرة، وتعتمد هذه الفئة العليا[3] على استغلال العمال وأفراد المجتمع الفقراء والمحتاجين، مما يولد لديهم الرغبة في الثورة أو الانتقام، وبالتالي يحدث صراع طبقي بسبب لجوء الفقراء إلى العنف المجتمعي ضد الأغنياء بشكل عام

3- انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية:

يؤدي الفساد إلى التخلي عن القيم والأخلاق والمبادئ الفاضلة من أجل الحصول على منافع مادية دون وجه حق، وتصبح أنواع الفساد المختلفة مهارة أو شطارة. كما تصبح القيم الدينية والأخلاقية والسلوكية في نظر هؤلاء تخلفاً أو دروشة أو تشدداً لا وجود لها في الفكر أو في السلوك، على عكس مضمونها الحقيقي، وتزداد خطورة الأمر عندما يشب العديد من النشء والشباب على هذه القيم والأفكار المغلوطة، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعمل والعلم والتعلم والاجتهاد كوسيلة للكسب والحصول على الدخل، ويؤدي إلى شيوع قيم الفساد وثقافة الفساد، ومعلوم أن شيوع الفساد الأخلاقي مهلكة للأمم والحضارات، وقد نص القرآن الكريم على ذلك

1 – ثبون عبد الكريم، محاضرات في قانون وقاية الفساد، دار نشر جامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص 52، 53.

2– باديس بوعزة، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد ألقيت على طلبة طور ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، السنة الجامعية 2018/2017، ص 15.

3 – ثبون عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص 52، 53.

في قصص أقوام بعض الأنبياء (كعاد وثمود وقوم فرعون وقوم لوط وغيرهم)، حيث كان فساد مجتمعاتهم وحضاراتهم سبباً في الفناء والزوال والانهيار[1].

ثانيا: آثار الفساد على المستوى السياسي:

يظهر التأثير المدمر للفساد على الساحة السياسية من خلال تأثيره على قيم المجتمع، حيث يؤدي ذلك إلى تآكل الثقة في العملية السياسية بشكل عام وضعف احترام المواطنين لقوانين الدولة، كما يؤدي إلى السماح بانتشار الفساد المالي، مما ينتج عنه سلوكيات منحرفة، كما يتيح ذلك للمفسدين استغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، إذ يتم توظيف أقاربهم أو أحد أصدقائهم في مناصب هامة توفر لهم فرص الكسب غير المشروع، وذلك بسبب سيطرتهم على العملية السياسية عبر الرشوة وابتزاز أصحاب القرار، فضلاً عن اختراقهم للأحزاب السياسية للنفاذ إلى السلطة وصون مصالحهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تشويه الديمقراطية، علاوة على ذلك، يسهم الفساد في إضعاف الأجهزة الرقابية وتقييد دور الأحزاب السياسية والمعارضة، مما يتيح للحزب الحاكم فرض سيطرته وهيمنته، وقد يمارس حكماً تعسفياً يمكنه من التلاعب بالانتخابات، وهذا الأمر يعطل مبدأ تداول السلطة، ويساهم بشكل جوهري في تقويض النظام السياسي للدولة التي ينتشر فيها الفساد.

إن انتشار الفساد يفضي إلى نشوء نوع من الحكومات المعروف باسم "الكلبتوقراطية"، وهي حكومات غالباً ما تتشكل في ظل ظروف مواتية، ويرمز هذا المصطلح إلى سيطرة مجموعة صغيرة من المسؤولين على مقاليد السلطة واستغلالها لتحقيق مكاسب شخصية. وتشير الكلبتوقراطية أيضاً إلى تحويل النظام القانوني للدولة إلى مصدر للإثراء غير المشروع، حيث يتم صياغة القوانين بما يخدم مصالحهم، وغالباً ما تستند هذه الأنظمة إلى دعم قوى خارجية، ويكون هذا الدعم مشروطاً بتقديم تنازلات، مما يؤثر على سيادة الدولة ويخضعها لتوجهات الجهات التي تقدم الدعم، مما يجعل هذه الدول في النهاية كيانات خاضعة[2].

وأشار رئيس منظمة الشفافية العالمية في عام 2004 إلى أن سوء استخدام السلطة السياسية يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية، مما يحرم الفئات التي تحتاج إلى خدمات أساسية، ويؤدي إلى فقدان الأمل ويغذي النزاعات والعنف، ويرى ديك وباسكاليا أن انتشار الفساد في المستويات العليا يمثل شكلاً أكثر تطوراً وأذى[3].

ثالثا: آثار الفساد على المستوى الإداري:

1 – باديس بوعزة، المرجع السابق، ص 15.

2– موراد خليفة، مرجع سابق، ص 303 .

3 – بنعودة حورية، "الفساد السياسي أسبابه وآثاره"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة بسعيدة، العدد الثاني، سنة 2014، ص. 212–213.

يؤدي الفساد إلى تقويض القواعد والنظم الرسمية المعمول بها داخل الجهاز الإداري دون تحقيق الأهداف المنشودة، سواء جزئياً أو كلياً، كما يعطل الإمكانيات المادية والقدرات البشرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. إضافة إلى ذلك، يتسبب الفساد على الصعيد الإداري في فقدان الثقة في الجهاز الحكومي، حيث تؤثر الرشوة وتقديم الواجبات الوظيفية مقابل فوائد مادية أو معنوية سلباً على العلاقة بين المواطن والإدارة العامة. كما يسهم الفساد في تراجع دور القيادات وفاعليتها داخل الأجهزة الإدارية، مما يؤدي إلى تآكل الهيكل التنظيمي الرسمي والتسلسل الهرمي، حيث يتحول الحكم إلى منطق القوة[1].

وبشكل عام، فإن للفساد آثاراً سلبية تؤثر بعمق على جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك علاقات الأفراد بالمجتمع، والمساواة الاجتماعية، وانعدام فرص التكافؤ الاجتماعي، وتدني مستوى المعيشة لمعظم الفئات نتيجة تركز الثروة في يد قلة تملك السلطة والمال على حساب بقية المجتمع. ويعتبر هذا التركز أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفشي الفقر والبطالة. وإذا تم استغلال الموارد بشكل صحيح، يمكن أن تتاح الفرصة لإنشاء العديد من المشاريع التي تخدم جميع فئات المجتمع دون تمييز، لكن في المقابل يتم توجيه هذه الموارد نحو مصالح بعض المسؤولين وأصحاب النفوذ، مما يترك أثراً سلبياً على الفئات الضعيفة وينتج عنه انهيار النظام الاجتماعي وزيادة الفجوة بين الطبقات، إضافة إلى تدمير النظامين السياسي والاقتصادي للدولة[2].

رابعا: آثار الفساد على المستوى الاقتصادي:

الفساد يعيق النمو الاقتصادي، ويؤثر على جميع خطط التنمية، كما يؤدي إلى إهدار موارد الدولة وهروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لعدم وجود حوافز مشجعة. ويؤدي كذلك إلى الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد، وضعف الكفاءة الاقتصادية، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما يقلل من الإيرادات العامة للدولة بسبب التهرب الضريبي، ويؤثر سلباً على الإنفاق العام من خلال توجيه الموارد نحو مشاريع كبرى غير ذات أولوية، مما يحرم قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والخدمات من هذه الموارد[3].

وتشير بعض الدراسات إلى أن الفساد له آثار سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي، حيث يساهم في انخفاض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، وتدهور كفاءة الاستثمار العام، وضعف جودة البنية التحتية. كما أن الرشوة تحد من الموارد المخصصة للاستثمار أو تزيد من تكلفتها، مما يدفع المستثمرين النزهاء إلى تجنب الدول التي ينتشر فيها الفساد، لأنهم يضطرون إلى دفع تكاليف غير قانونية (رشوة) تُعتبر عبئاً إضافياً يعرقل

1 – تبون عبد الكريم، محاضرات في قانون وقاية الفساد، دار نشر جامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص. 48–49.

2 – الصديق مفتاح محمد البكوش، سافينار صالح، "الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناتجة عنه"، المجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد الثاني، العدد العاشر، 2018، ص. 129–130.

3 – بن خليفة الهام، محاضرات في مادة الوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة 2022، مطبعة منصور، الجزائر، 2022، ص. 09.

التجارة والأنشطة الاقتصادية، خصوصاً لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غالباً ما تنشط في القطاع غير الرسمي[1].

كما يؤدي الفساد إلى تشويه عملية اختيار المشاريع الاقتصادية، حيث لا يتم توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الأكثر فائدة للمجتمع، بل نحو مصالح خاصة، إضافة إلى أن هذه التكاليف غير المشروعة لا تعود إلى خزينة الدولة، بل تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وينطبق الأمر نفسه على المستثمرين الأجانب الذين يتجنبون مثل هذه البيئات تفادياً للتكاليف الإضافية، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي، ويُعتبر الفساد عاملاً أساسياً في تعطيل بيئة المنافسة الاقتصادية، حيث تعتمد المنافسة السليمة على الالتزام بالقوانين، في حين يؤدي الفساد إلى إضعاف هذه البيئة وعرقلة دخول شركات جديدة، خاصة عندما تصبح الرشوة شرطاً في مختلف مراحل النشاط الاقتصادي، وعلاوة على ذلك، تشير العديد من الدراسات إلى أن الاقتصادات الكبيرة القادرة على المنافسة قد تتأثر بدرجة أقل بالفساد، لأنه يمثل جزءاً صغيراً نسبياً من مواردها الاقتصادية، بينما يؤدي الفساد في الدول النامية إلى إبطاء التنمية وتوزيع غير عادل لمكاسبها من خلال تعميق الفجوة بين الدخول وتوزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي، إضافة إلى انحياز النظام التشريعي لصالح الفئات الأقوى[2].

1 – موارد خليفة، مرجع سابق، ص 303.

2 – بن خليفة الهام، مرجع سابق، ص 09.

من خلال هذا الفصل يتضح أن الرقمنة و الفساد يشكلان عنصرا أساسيا لفهم واقع المجتمع فالأولى استجابة ايجابية ضرورية باعتبارها عملية تحويل معلومات و الخدمات إلى صيغة رقمية باستخدام التكنولوجيا الحديثة و بينما يشكل الثاني أهم ابرز العراقيل التي تتهدد الفرد و المجتمع باعتباره آفة و عائق يشكل خطر.

نستخلص من ذلك أن الرقمنة ليست مجرد تحويل للوثائق الورقية إلى صيغة رقمية بل تعد أداة مهمة للحد من ظاهرة الفساد بصيغة عامة من خلال ابرز الوسائل.

الفصل الثاني

يُعد هذا الفصل امتدادًا طبيعيًا للمعالجة النظرية السابقة، إذ ينتقل من تأصيل المفاهيم إلى مساءلة الواقع العملي الذي تفرضه الرقمنة في علاقتها بمكافحة الفساد. فبالرغم من أن التحول الرقمي أضحى من المقومات الأساسية لتحديث الإدارة العمومية، وتعزيز الشفافية، وترشيد الأداء الإداري، فإن تجسيده على أرض الواقع يظل رهينًا بجملة من التحديات التي تتداخل فيها الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية و، بما يجعل من دراستها ضرورة منهجية لفهم حدود هذا التحول وإمكاناته.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى الوقوف عند أبرز التحديات التي تواجه الرقمنة في مجال مكافحة الفساد، باعتبارها ليست مجرد وسيلة تقنية، بل آلية إصلاحية تتطلب شروطًا موضوعية لضمان فعاليتها واستدامة أثرها، كما يندرج ضمن هذا السياق استشراف واقتراح حلول فعالة تساهم في تسيير عملية التحول الرقمي.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه الرقمنة في مكافحة الفساد :

أصبحت الرقمنة في الوقت الحاضر من الأهم العلامات التي تعكس تقدم المجتمعات والمرافق. فقد أصبحت الرقمنة وسيلة أساسية لتعزيز إدارة المؤسسات وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، مما يجعل من الضروري إدراك هذا التحول واستيعاب تأثيره في مجالات متعددة. ورغم هذا الاتجاه، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعرقل تطبيقه بشكل فعّال. وفي نفس الوقت ، لا يمكن إغفال الدور المتزايد للتحول الرقمي في الحد من الفساد لذا، فإن التعرض للتوجهات المستقبلية للرقمنة، ولاسيما في ما يتعلق بمكافحة الفساد، يعد أمراً مهماً. وسنتناول في هذا المبحث تحديات التي تواجه الرقمنة.

المطلب الأول: التحديات الداخلية للرقمنة :

على الرغم من أهمية الرقمنة في تحسين الإدارة العامة وتقليل الفساد، فإن فعاليتها تعتمد بشكل كبير على وجود ظروف داخلية ملائمة لتطبيقها. ومع ذلك، فإن هذا الطريق يواجه مجموعة من التحديات التي تنبع أساسًا من طبيعة الهيكل الإداري، وقلة الاستعداد التكنولوجي، ومهارات الموارد البشرية. وبالتالي، سيتم تناول في هذا النقاش أهم التحديات الداخلية التي تعترض الرقمنة، والتي تشمل التحديات التقنية و الإدارية و البشرية و المالية.

الفرع الأول : التحديات التقنية :

إّن الرقمنة تعتمد أساًسا على البنية التحتية التكنولوجية، لقد أثرت التقنيات الحديثة تأثيراً ملحوظاً في مجال المعلومات داخل العديد من الدول المتقدمة، مما ساهم في تزايد تنافسها الفعلي بين بعضها البعض، على عكس الدول النامية التي لا تتمكن من التقدم في هذا المجال، نتيجة لضعف البنية التحتية فضلاً عن انعدام الموارد التقنية التي تدعم تنفيذ التكنولوجيا على المستوى الإداري للمنظمات. و عليه تتجلى تحديات التقنية فيما يلي :

- **ضعف البنية التحتية الرقمية:** تفتقر الجزائر إلى بنية تحتية رقمية متطورة، حيث يظهر ذلك من خلال ضعف شبكات الاتصال بالإنترنت وارتفاع أسعار البيانات، مما يحد من إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية بشكل شامل [1].

1 – بن احمد فاطمة الزهراء، بن احمد نادية، التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات، المجلد ،15 ع 01، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر، 2025، ص 507.

- نقص في البرامج التكوينية للموارد البشرية، وإعادة تأهيل موظفي الإدارة والاستعانة بخبرات معلوما تية في مجال تكنولوجيا المعلومات ذات الجودة العالية.
- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الرقمية، بالإضافة إلى الارتفاع في مصاريف ال صيانة الفنية لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- نقص إتباع الأساليب العلمية لتحديد الاحتياجات الضرورية لمختلف الوحدات والأجهزة في الإدارة ا لإلكترونية[1].
- عدم وجود عدد كافٍ من المبرمجين الفنيين وندرة البرامج المطلوبة للتحول نحو الإدارة الإلكترونية.
- صعوبات ومشاكل في تشغيل الحواسيب في بعض البيئات المؤسسية.
- زيادة تكاليف الاستفادة من خدمات الإنترنت، مما يعوق الوصول المتكافئ لمستخدمي هذه الشبكة.
- ندرة البرامج التأهيلية للموارد البشرية، وإعادة تدريب موظفي الإدارة واستقطاب خبراء في مجال تكنو لوجيا المعلومات بدرجات عالية من الكفاءة[2].

الفرع الثاني: التحديات الإدارية:

تواجه السلطة الجزائرية الكثير من الصعوبات التي يجب التعامل معها لضمان نجاح مبادرة التحول نحو السلطة الرقمية في الجهات والخدمات الحكومية المختلفة بشكل أكثر سلاسة وكفاءة، تؤثر هذه الصعوبات بشكل مباشر على مهام السلطة وعناصرها الرئيسية وبالأخص ما يتعلق بتجهيز وتطوير الوضع التنظيمي حيث إن إدخال أي تكنولوجيا حديثة يتطلب إحداث تعديلات أساسية في الأطر التنظيمية والطرق العملية للإدارات، تتمثل هذه التحديات في:

- **في غياب إستراتيجية فعالة:** عند الانتقال من بيئة عمل مادية إلى أخرى رقمية، يجب على الشركات أن تمتلك خطة واضحة لضمان سير الأمور بسلاسة، بالمقابل، قد يؤدي غياب إستراتيجية ملائمة إلى عواقب وخيمة، إذ يمثل التحول الرقمي خطوة هامة للأفراد، وابتعاداً عن الممارسات المعتادة، لا يمكن للتغيير السريع أن يعطل سير العمل فحسب، بل يؤثر أيضاً على العاملين[3].

1 – بلكو عمر، بن عبد الرحمن محمد لمين، تحديات التحول الرقمي في المنظمات الحكومية، مذكرة ماستر، تخصص: تسيير واقتصاد مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2023، ص 30.

2 – عامر إيمان، عتيق شيخ، الصعوبات والتحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر، المجلد 15، ع 01، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر، 2025، ص 453.

3 – بلكو عمر، بن عبد الرحمن محمد لمين، المرجع السابق، ص 27.

- **مواجهة التغيير** :إن تنفيذ هذا المشروع يتضمن العديد من المتغيرات على صعيد المنظمات والأقسام والفروع، مع إعادة توزيع المهام والصلاحيات، مما يستوجب تغييرات في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى مقاومة التغيير من قبل المدراء والموظفين[1].
- **قصور في التنسيق والتخطيط على المستوى الاستراتيجي** :تواجه الهيئات العليا المسؤولة عن البرامج الرقمية نقصًا في التنسيق بينها، مما يؤدي إلى تداخل في المهام وتباطؤ في اتخاذ القرارات المرتبطة بتنفيذ التحول الرقمي.
- **غياب خطط عمل مفصلة وشاملة:** يفتقر التحول الرقمي في العديد من الهيئات إلى خطة واضحة، تتضمن خطوات التنفيذ، أهداف المشروع، المخطط الزمني، وأساليب التقييم والمتابعة.
- **عدم توفر الكفاءات المجهزة والمتخصصة:** لا توجد طواقم بشرية كافية مؤهلة ومدربة لتشغيل البرامج الإلكترونية، مما يقود للاعتماد على مهارات تقليدية غير ملائمة للتفاعل مع الأنظمة الرقمية[2].
- **غموض المفهوم:** لا يزال العديد من القادة الإداريين في مختلف الحكومات والمنظمات لا يفهمون مفهوم الحكومة الإلكترونية بشكل كامل، ولذلك، فإن الأمر يتطلب شرحًا للمفهوم وتوضيح الأسس الفكرية لهم[3].
- **تسرب الضعف في التنسيق على صعيد الإدارة العليا لبرامج الإدارة الرقمية:** وعدم إجراء التغييرات التنظيمية الضرورية لدمج الإدارة الرقمية عبر استيعاب أو إضافة بعض المديريات أو الأقسام، وتحديد السلطات والروابط بين الهيئات وسير الأعمال فيما بينها، بالإضافة إلى نقص الفرص التدريبية للموارد البشرية وإعادة تأهيل موظفي الإدارة.
- **نقص التخطيط والتدريب الملائم:** لا يأتي التحول الرقمي مع كتيب أو فيديو يمكن الاعتماد عليه للتعلم، إنه مسار تجريبي، ولكن ينبغي على المؤسسة أن تمتلك خطة وتدريباً كافيين لتفادي المشكلات الواضحة، حيث أن انعدام تنظيم يمثل عقبة رئيسية أمام التحول الرقمي من خلال[4] التخطيط الحكيم

1 – بلكو عمر، بن عبد الرحمن محمد لمين، المرجع السابق، ص 27.

2 – مسقمين نفيسة شيماء، التحديات القانونية للإدارة الالكترونية في الجزائر، شهادة ماستر، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق ،جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 2025، ص ص 52 53.

3 – عامر إيمان، عتيق شيخ، المرجع السابق، ص 451.

4 – بلكو عمر، بن عبد الرحمن محمد لمين، المرجع السابق، ص 27 28.

منذ الخطوة الأولى حتى النهاية وتدريب الموظفين، يمكن لمدراء الهيئات تقليص فرص الفشل وزيادة احتمالات النجاح[1].

الفرع الثالث: التحديات البشرية:

على الرغم من المساعي المبذولة لتعزيز الإدارة الرقمية في الجزائر، إلا أن هذا الاتجاه يعاني مجموعة من التحديات التي تعرقل تطبيقه في الواقع، خصوصًا تلك المرتبطة بالعوامل البشرية إن قلة هذه الأخيرة في ظل العصر الرقمي تُعتبر عائقاً تواجهه المؤسسات أمام تطبيقها لتكنولوجيا العصرية وتتمثل تحديات البشرية فيما يلي :

- تراجع الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على الصعيدين الاجتماعي والتنظيمي.
- نقص في برامج التدريب المتعلقة بالتقنيات الجديدة المتطورة داخل المنظمات.
- تزايد التأثير لبعض المديرين على مسارات التغيير يبدو كأنه تجديد للحالة السائدة.
- قلة التقديرات التحفيزية للممارسات التي تتبنى النمط الرقمي.
- تشكو العديد من الشعوب في البلدان النامية من نقص في الثقافة الإلكترونية، مما يجعل التواصل عبر التقنيات الحديثة أمرًا صعبًا[2].
- أدى الفقر وانخفاض الدخل الفردي إلى تعقيدات في التواصل عبر أنظمة الإدارة الإلكترونية.
- مشكلات التي تتعلق بالبطالة قد تنشأ نتيجة تطبيق نظم الإدارة الإلكترونية، حيث تحل الآلات محل الإنسان، الذي يعارض ويبتعد عن التحول الإلكتروني خوفًا من فقدان مكانته ومميزاته[3].

المطلب الثاني: التحديات الخارجية للرقمنة :

إلى جانب التحديات الداخلية، تواجه الرقمنة مجموعة من التحديات الخارجية التي قد تؤثر على فعالية تطبيقها داخل الإدارة العمومية. وترتبط هذه التحديات أساسًا بالإطار التشريعي والأمني والمالي المحيط بعملية التحول الرقمي، مما قد يحد من قدرة الإدارة على الاستفادة الكاملة من الوسائل الرقمية في مكافحة الفساد وتحسين الأداء الإداري. وعليه، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم التحديات الخارجية المرتبطة بالرقمنة.

الفرع الأول: التحديات التشريعية:

1 – بلكو عمر، بن عبد الرحمن محمد لمين، المرجع السابق، ص 28.

2 – بن قويطن الهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص 76.

3 – موسي نوال، سباعي سناء، المرجع السابق، ص 59.

تُعد التحديات التشريعية من أبرز العوائق التي قد تحد من فعالية الرقمنة في مكافحة الفساد، إذ يتطلب تطبيق الإدارة الرقمية وجود إطار قانوني متكامل يواكب التطورات التكنولوجية وينظم مختلف المعاملات الإلكترونية. غير أن نقص التشريعات أو عدم ملاءمتها للتحول الرقمي قد يؤثر سلبًا على حسن تطبيق الرقمنة وتحقيق أهدافها داخل الإدارة العمومية.

- انعدام التخطيط بمثابة التنسيق الذي يحتاجه الإدارة العامة لتنفيذ برامج التحول الرقمي.
- عدم وجود متابعة من قبل الجهات العامة لتطبيق مشروع الرقمنة في الهيئات الصغيرة.
- انعدام التنسيق بين الأجهزة المختلفة والإدارات الأخرى المرتبطة بنشاط المرافق العام.
- عدم توفر تشريعات تجرم اختراق الشبكات الإدارية الإلكترونية وتفرض عقوبات قاسية على مرتكبي هذه الجرائم، مما يعمق شعور انعدام الأمان.
- ضرورة الجهود والوقت الطويل لوضع القوانين والتشريعات التي تنظم الممارسات الإدارية وتحدد سلوكيات المعاملات، بالإضافة إلى الحاجة لتوسيع نطاق التشريعات على الصعيد الدولي أو على الأقل الاعتراف بها، خصوصاً أن المعاملات قد تتجاوز حدود الدولة[1].

الفرع الثاني: التحديات الأمنية:

التحول الرقمي ليس مجرد تحد تقني أو بشري، بل يمتد إلى ما وراء ذلك ليشمل المخاوف الأمنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا. هذا الأمر يأتي في وقت تتزايد فيه التهديدات السيبرانية بشكل مخيف. يمكننا أن نبرز بعض المعوقات الأمنية الرئيسية كما يلي:

- **الأمن السيبراني:** يعد أمن المعلومات من القضايا المثيرة للقلق مع تفشي احتمالات الهجمات الإلكترونية، لهذا يعاني العديد من العاملين من نقص في التدريب الكافي حول حماية البيانات وطرق تطبيق الأنظمة الإلكترونية بأمان، مما يعرضهم لخطر التهديدات والهجمات الإلكترونية، مما يستدعي تعزيز الهيكلية الأمنية الرقمية وتطوير استراتيجيات فعالة لحماية البيانات والمعطيات[2].
- **القلق من الاختراقات:** يُعتَبَرُ خوف عميق من إمكانية نجاح إحدى محاولات الاختراق للمؤسسة، وأن يؤثر هذا الاختراق على بياناتهم الخاصة من سرقة أو إفشاء أو حذف أو تدمير معلومات حساسة، خصوصاً مع ارتفاع حالات الاختراق محلياً ودولياً[3].
- **إساءة استخدام التكنولوجيا:** قد تُوظف الأنظمة الإلكترونية في بعض الأحيان لأغراض غير مشروعة أو من قبل جهات داخلية تسعى لاستغلال الفجوات في النظام لتحقيق مكاسب شخصية.

1 – خديجة قمار، الرقمنة الإدارية في الجزائر بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مجلة المفكر، المجلد 18 ع1 2023 ص 149.

2 – أقران سهام، متطلبات ومعيقات وتحديات الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية، مداخلة علمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيبازة، الجزائر، 2024، ص19.

3 – مسقمين نفيسة شيماء، المرجع السابق، ص 53.

- **غياب إطار قانوني صارم:** لا تزال القوانين الجزائرية في مجال أمن المعلومات تتطلب إلى تحديث شامل لتغطية كافة الجوانب المتعلقة باستعمال التكنولوجيا العصرية وضمان تأمين المعاملات الإلكترونية.
- **هشاشة أنظمة الأمان الرقمي:** ترتكز على بعض الإدارات على تطبيقات تقليدية أو غير محمية بشكل جيد، مما ييسر تعرضها بالبرمجيات الضارة أو الفيروسات[1].

الفرع الثالث: التحديات المالية:

يُعد الجانب المالي من أهم العوامل المؤثرة في نجاح عملية الرقمنة، إذ إن تنفيذ المشاريع الرقمية يتطلب توفير اعتمادات مالية كافية لمواكبة التطورات التكنولوجية وتحديث الوسائل التقنية باستمرار. غير أن ضعف التمويل وارتفاع تكاليف الرقمنة قد يشكلان عائقًا أمام تحقيق تحول رقمي فعال داخل الإدارة العمومية.

- نقص الموارد المالية المخصصة لتطوير البنية التحتية الضرورية لتنفيذ المشروع خاصة إنشاء الش بكات وربط المواقع وتحديث الأجهزة.
- نقص الموارد المتاحة للمؤسسة[2].
- عدم تهيئة هيكل التكلفة المالية المتكامل لتنفيذ برامج الإدارة الإلكترونية الناجحة يتطلب من صانعي القرار تحديد أهداف لتلك البرامج وتقدير حجم الموارد المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف.
- ارتفاع تكاليف صيانة أجهزة الحواسيب وبرامج الإدارة الإلكترونية ونقص الأيدي العاملة ذات الكفاءة والخبرة في هذا المجال[3].

1 –أقران سهام، المرجع السابق، ص 20.

2 – موسي نوال، سباعي سناء، المرجع السابق، ص 58.

3 – بن قويطن الهام، فصيح رندة، المرجع السابق، ص 76.

المبحث الثاني: حلول الرقمنة لمكافحة الفساد:

يشكل الفساد أحد أبرز التحديات التي تعيق مسيرة التنمية، وأصبحت أساليب تقليدية في التسيير غير كافية لضمان النزاهة، هناك من يرى فعالية الرقمنة في محاربة الفساد وخيار استراتيجي تتيحه اتجاهه إمكان إعادة علاقة بين مواطن وإدارة.

ومن هنا انطلاقا سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم الحلول قامت بها الرقمنة لمكافحة الفساد.

المطلب الأول: البنية المؤسساتية للرقمنة كأساس للوقاية من الفساد:

الفرع الأول: الشفافية والمساءلة:

أولا: الشفافية:

ساهمت وسائل الإعلام والتواصل في توسيع مفهوم الشفافية بشكل كبير، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر وسيلة فعالة لمكافحة البيروقراطية ومبدأ أساسي لبناء إدارة فعالة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تعزيز الشفافية من خلال تطبيقات الإدارة الرقمية يساهم في تقليل مظاهر تفضيل المصالح الشخصية للموظفين على المصلحة العامة عند الانتقال من أسلوب الاتصال المباشر بين الموظف ومتلقى الخدمة إلى أسلوب التعامل عن بعد، يتم القضاء على تأثيرات الضغط الشخصي على الموظف خلال أداء مهامه، مما يساهم في تجنب الوساطة والمحسوبية، وبالتالي يعزز الشفافية في العمل ويضمن المساواة والعدالة بين متلقي الخدمة، كما أن الإدارة بالإضافة إلى الرقمنة تتيح رقابة إلكترونية فورية، مما يسهل عملية المحاسبة الدورية لكافة الخدمات المقدمة، ذلك فإنها أيضاً تضفي نوعاً من المرونة في الإدارة وتقدم الخدمات بشكل مباشر، فضلاً عن قدرتها على تقليل التكاليف وتحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة[1].

1/ أهمية الشفافية:

تكمن القيمة الحقيقية للشفافية في كونها تتيح تواصلاً مباشراً بين المعنيين والسلطات، لذا فهي تعد وسيلة فعالة للغاية لمكافحة الفساد الذي يتفشى بشكل خاص في البلدان الأقل نمواً. على الرغم من أن الشفافية تعتبر ضرورية في التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، فإنها أيضاً تحمل أهمية قصوى لمطالب الإدارات[2] والعمليات

1 – طبوش رقية، تدر دلال، الرقمنة كآلية للوقاية من الفساد ومحاربته في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية العلوم السياسية قسم حقوق جامعة الشهيد حمه لخضر، 2024، صفحة 09.

2 – نويس نبيل، صرياك مسعودة، دور مبدأ الشفافية كتدبير وقائي لمكافحة الفساد في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مركز جامعي بريكة، جامعة باتنة، الجزائر، العدد الثاني، السنة 2018، ص 156.

السياسية. فعلى سبيل المثال، تبرز الحاجة إلى الشفافية داخل المنظمة الإدارية بين القادة فيما بينهم، وأيضاً بين القيادات والموظفين المحاطة بالضبابية في أهدافها، مما قد يؤثر سلباً.

إن الانفتاح والوضوح في المعلومات يعزز من ولاء الموظفين، ويدفعهم على انتماء العاملين نحو زيادة الإنتاجية، ويحفز حماسهم عندما يكون لديهم فهم شامل للمنظمة التي يعملون من أجلها.

تعزز الشفافية في القوانين والسياسات من القضاء على العقبات البيروقراطية والمحسوبية مثل الحاجة للتوقيع والتصديقات غير الأساسية، كما تسهم في تسهيل الإجراءات، وتعزيز اللامركزية مع وضوح تسلسل السلطات، وبساطة الهياكل التنظيمية للجهات، ويساهم في تسهيل تدفق المعلومات بين المستويات العليا والدنيا وإعادة التغذية، علاوة على ذلك، فإن وجود تشريعات واضحة وشفافة يسهم في بناء الثقة العامة والمصداقية بين جميع الفئات[1].

3/ متطلبات تطبيق الشفافية:

لتحقيق الشفافية، توجد مجموعة من المتطلبات الضرورية، وهي:

- وجود نظام ديمقراطي راسخ في المجتمع.
- وضوح الأنظمة والقوانين والإجراءات وعدم غموضها وإبلاغها للموظفين.
- رفع مستوى الوعي لدى الموظفين والمواطنين بحقوقهم وواجباتهم.
- الحفاظ على تنسيق دائم بين الجهات المسؤولة عن الموارد البشرية والتطوير الإداري.
- اختيار الموظفين للوظائف بناءً على الكفاءة القصوى.
- تحسين شبكات المعلومات بين جميع الإدارات والمؤسسات وتسهيل انتقال البيانات.
- تعزيز دور الهيئات الرقابية المالية والإدارية.
- اعتماد نماذج الحكومة الإلكترونية في العمل.
- إشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد وإحداث التغييرات.
- ضمان حرية عمل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

4/معوقات تطبيق الشفافية:

- إن استمرار العمل بالأنظمة القديمة والبيروقراطية والتعقيد في الإجراءات، يعيق الشفافية الإدارية؛ لذلك، ينبغي إجراء إصلاح إداري وتطوير شامل لجميع العمليات الإدارية قبل الشروع في تطبيق الشفافية [2].

1 – نويس نبيل، صرياك مسعودة، مرجع سابق، ص156.

2 ــ نويس نبيل، صرياك مسعودة، مرجع سابق، ص 164.

- قد تواجه الشفافية تجاوزات وعوائق من قبل بعض الأفراد، سواء من خلال عدم دقة أو عدم صحة الإفصاح عن المعلومات والبيانات، أو استغلال المعلومات من قبل المستخدم أو المفصح عنها لتحقيق مصالح شخصية تتعارض مع أهداف المنظمة .
- تعد صعوبة تحديد أولويات الأهداف المراد تحقيقها من أهم معوقات الشفافية الإدارية؛ فالشفافية تتطلب الوضوح والموضوعية، وبالتالي، فإن تعدد الأهداف وتداخلها يجعل من الصعب جداً تحديد أولويات التنفيذ، مما يعيق الشفافية .
- تؤدي الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير إلى تشتت الجهود وفقدان التنسيق بين أجهزة الإدارة .
- تشمل المعوقات أيضاً الموروثات السلبية من الأنظمة السابقة، والتي تتطلب معالجة طويلة الأمد قبل الشروع في النهوض بالمجتمع ومؤسساته[1].

ثانيا: المساءلة:

1/ تعرف المساءلة: هي أحد أشكال الإشراف والحكم الرشيد، وهي أداة لمراقبة المسؤولين عن إدارة الشؤون العامة، خصوصاً تلك المتعلقة بإدارة الأموال العامة.

- الرقمنة تعزز المساءلة عبر نشر المعلومات على المواقع الإلكترونية حول أنشطة المؤسسات والمنظمات، وتوفيرها للجمهور، وتسهيل الرد على استفساراتهم بسرعة ودقة وبشكل مباشر من خلال المنصات المتاحة.
- المساءلة الذكية شاملة في تطبيقاتها، مما يجنب الإجراءات الروتينية التي تستنزف الوقت ويسهل على الأفراد عملية المساءلة عبر الأدوات والمنصات الرقمية.
- كمثال على المساءلة الذكية أو الرقمية: الاستجواب والاستجابة الإلكترونية، حيث يمكن للنائب البرلماني استخدام الاستجواب الإلكتروني بمراسلة عضو الحكومة عبر البريد الإلكتروني والحصول على الرد بنفس الطريقة، مما يبسط إجراءات المساءلة ويحل مشاكل المواطنين بشكل أسرع. كما شهدت آلية استجواب أعضاء الحكومة تحولاً رقمياً، حيث تجاوزت الإجراءات القانونية الروتينية المتعلقة بشروط الاستجواب، واعتمدت المعاملات الإلكترونية بتقديم نص الاستجواب عبر البريد الإلكتروني ونشره على الموقع الإلكتروني للبرلمان

1 – نويس نبيل، صرياك مسعودة، مرجع سابق، ص156.

ليكون متاحاً للجميع، وبالتالي، تلعب أيضاً آلية الرقمنة دوراً فعالاً في ترسيخ مساءلة عصرية من خلال توفير قنوات اتصال إلكترونية بين النواب والمواطنين[1].

2/ أهمية المساءلة كآلية رقابية للحد من جرائم الفساد:

تستمد المساءلة الإدارية أهميتها لكونها إحدى الآليات والأساليب المتطورة في معالجة العديد من المشكلات، أبرزها الفساد بكافة مظاهره وأشكاله، كالوساطة والمحسوبية والرشوة والتزوير والتحيز والمحسوبيات واستغلال السلطة وغيرها من الصور التي أعاقت جهود التنمية والتطوير الإداري في دول كثيرة. لكي تستطيع المساءلة بمختلف أنواعها أداء دورها بفعالية في مكافحة هذه الممارسات، يجب أن تشمل التركيز على كفاءة الأجهزة الحكومية، وتهدف بشكل رئيسي إلى رفع مستوى أداء تلك الأجهزة، ولا تقتصر على الفهم المعتاد الذي يركز فقط على مدى اتباع القوانين واللوائح والإرشادات وإجراءات العمل. ازدادت ضرورة مفهوم المساءلة في الأعوام الأخيرة نظراً لثورة المعلومات والتواصل التي صاحبت الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة الذي يتسم بالتدفق المستمر للمعلومات، والتطور الكبير في مصادر الحصول عليها، وبالتالي، يجب التأكد من دقة وموثوقية ووضوح هذه المعلومات لأنها عامل حاسم في تحديد مدى نجاح المنظمات الحديثة وقدرتها على تحقيق غاياتها. يزداد هذا الأمر أهمية للأجهزة الحكومية التي تتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون والدقة والسرعة في الإجراءات وتحقيق مبدأ المساواة[2].

العلاقة بين المساءلة والشفافية:

ترتبط الشفافية والمساءلة ارتباطاً وثيقاً، حيث يعزز كل منهما الآخر، فبدون المساءلة، لن تكون للشفافية أي قيمة حقيقية، ويساهم هذان العاملان في تحقيق إدارة فعالة وناجحة تخدم احتياجات المواطنين، فضلاً عن خلق بيئة سياسية وإدارية تتسم بالنزاهة والاستقرار.

توفر الشفافية الأساس والمتطلبات اللازمة لأنظمة مساءلة ناجحة، مما يساعد في إيجاد حلول مناسبة للعديد من تحديات الإدارة الحكومية، ويعزز قدرتها على التعامل مع المشكلات والتكيف مع التغيرات البيئية المحيطة، وفي المقابل، تدعم أنظمة المساءلة المتقدمة مفهوم الشفافية من خلال آلياتها وعناصرها المضمنة.

1 - طبوش رقية، تدر دلال، مرجع سابق، ص 28.

2 – عبد الرحمن كرور، دور الشفافية والمساءلة في مكافحة جرائم الفساد، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، مجلد 06، العدد 02، سنة 2022، ص 383.

تحدد الشفافية والوضوح والعقلانية في القوانين واللوائح والتعليمات مدى شرعية المشروعات للمساءلة، وعلى الجانب الآخر، تدعم المساءلة والشفافية شرعية الحكومة أو المسؤولين الحكوميين وسياساتهم وقراراتهم العامة أمام الشعب، كما تعزز شعور الأفراد بأنهم مواطنون لهم دور فعال في حكوماتهم، وتعد الشفافية أداة رئيسية لتحقيق المساءلة والديمقراطية وضمان نجاحهما، مما يؤدي إلى مفهوم الحكومة المفتوحة، حيث تؤكد العديد من القوانين حق المواطنين في المراقبة والفهم والتقييم[1].

ثالثا الحوكمة الإلكترونية:

إن فصل شبكة الإنترنت عن الحكومة الإلكترونية ليس مجرد تحول جذري. عرفت الحوكمة الإلكترونية بأنها سعي الدولة لابتكار نفسها مجدداً لكي تؤدي مهامها بفعالية في الاقتصاد العالمي، ويبدو أن هذا التعريف من مؤيدي مدرسة إعادة اختراع الحكومة، حيث تطرق لفكرة ابتكار الحكومة مجدداً من خلال اعتبار الحكومة الإلكترونية عملية تغيير وتحول جذري في طرق وأساليب العمل الحكومي، إلا أنه لم يحدد آليات هذا التحول.

كما عرفت الحكومة الإلكترونية كذلك بأنها: "إعادة ابتكار الأعمال الحكومية عبر طرق جديدة لدمج وتكامل المعلومات وتوفير إمكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني". هذا التعريف ينتمي أيضاً إلى مدرسة إعادة اختراع الحكومة بإحداث تغييرات جذرية في طرق وأساليب مباشرة العمل الحكومي، وقد اعتمد في تعريفه للحكومة الإلكترونية على مجالين: إعادة ابتكار الحكومة المتمثل في دمج وتكامل المعلومات وإتاحة الوصول إليها، والمجال الثاني هو معيار وسيلة الوصول للمعلومة وهو الموقع الإلكتروني.

وقد عرفها البنك الدولي عام 2005 بأنها: «عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكة الإنترنت وشبكة المعلومات المفتوحة وغيرها) التي لديها القدرة على تغيير وتحول العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيداً من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات»[2].

الحوكمة الإلكترونية البيئة الحاضنة للنظام، وسلسلة الكتل الموزعةBlock Chain :

شكلت الحوكمة معياراً مشتركاً للقواعد، بمعاييرها المحددة من الشفافية والمشاركة والمساءلة، ومع توسع القناعة بأن أي سعي للتطور يستلزم مجاراة التغيير، كان لا بد من مسايرة التطورات المتسارعة التي تميز

1 – عبد الرحمن كرور، مرجع السابق، ص 385.

2 – مليكة قرباتي، دور الحوكمة الإلكترونية في مكافحة الفساد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة غرداية، سنة 2018، ص 24.

العصر الرقمي، من خلال جعل الحوكمة الإلكترونية البيئة الحاضنة للاحتباس التكنولوجي، وانطلاقاً من تعميم الحاجة إلى الحوكمة الإلكترونية، وجعلها مصدراً لقوة جديدة تسعى الدول لاكتسابها، ولعل استثمار نظام سلسلة الكتل الموزعة كتكنولوجيا إبداعية مدمرة من طرف الدول الفائقة التقدم خير دليل على ذلك.

مقارنة مضمون الحوكمة:

تندرج الحوكمة ضمن اعتبارات العولمة ومعايير برامج وأولويات قواها المالية والدولية، لتأكيد التصور العالمي الجديد في مجالات التعاون والتنافس والإدارة الرشيدة، ومن ثم إعادة النظر في بعض الأساليب والمسائل[1] المتعلقة بإدارة الحكم ومحورية الدولة، ما دام أن الحوكمة ليست إلا طرقاً لتحقيق عناصر الرقابة، التنظيم، الضبط والممارسة داخل كيانات اقتصادية وسياسية وجغرافية طرقاً لتحقيق عناصر (الرقابة، التنظيم، الضبط والممارسة) مما يثير الجدل حول طبيعة ومبادئ وغايات هذا المفهوم، غير أنها تدعو إجمالاً إلى دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد المحلي والإقليمي والدولي.

تمثل الحوكمة الإلكترونية مرحلة متقدمة في تطبيق الحكومة الإلكترونية، ولا يمكن البدء بتطبيقها نظراً للمتطلبات الفنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستلزمها.

أما الفرق بين الحكومة والحوكمة: فالحوكمة الإلكترونية هي آلية تواصل باتجاه واحد، بينما الحكومة الإلكترونية هي آلية تواصل باتجاهين تهدف لتحقيق رضا الأطراف المستفيدة[2].

الأهداف العامة للحوكمة الإلكترونية: تتجسد هذه الأهداف فيما يلي:

بناء ثقة المواطنين في حكومتهم: وهذا أهم هدف تسعى إليه الحكومة من خلال التحول إلى الشكل الإلكتروني، وهو ما يتحقق من خلال ما تتيحه الحكومة الإلكترونية من خدمات متناهية الدقة والسرعة وذات جودة، وإلغاء العلاقة بين الموظف والمواطن وبالتالي التقليل من فرص الفساد، وكذلك ما تتيحه للمواطنين من فرص للمشاركة في اتخاذ القرارات ومناقشة القضايا العامة، إضافة إلى تخصيص بعض الحكومات لمواقع إلكترونية خاصة للتبليغ عن الفساد ونشر أسماء الموظفين الفاسدين مثل الهند، وهذا ما يعزز ثقة المواطن أكثر في حكومته.

- تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين: بما أن نظام الحكومة الإلكترونية يرتكز على فكرة انتقال الحكومة وخدماتها إلى المواطن بدل انتقاله إليها، لذلك فإن الحكومة تسعى إلى توفير خدماتها

1 – عاقبة عبد العزيز، سعيد بلهادي، الحوكمة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، مجلد 08، العدد 03، سنة 2021، ص 974.

2 ـ عاقبة عبد العزيز، سعيد بلهادي، مرجع سابق، ص 976.

على الموقع الخاص بها ليصبح بوسع جميع المواطنين داخل الدولة وخارجها الاستفادة منها بسرعة وشفافية ووضوح.

- تطوير الاقتصاد وتنميته: من مزايا الحكومة الإلكترونية أنها ترشد الإنفاق الحكومي من خلال التقليل من الاستعمال الورقي وما يتطلبه، فهي تحتاج فقط إلى أماكن صغيرة تحوي المعدات اللازمة لتقديم الخدمات الإلكترونية، كما تسمح أيضاً بتوفير بيئة ملائمة للاستثمار عن طريق تقليل العقبات واختصار الإجراءات الإدارية والتقليل من البيروقراطية، وكذلك مساعدة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الانفتاح على الشبكة للحصول على الخدمات والطلبات، إلى جانب ذلك تفتح نظام الحكومة الإلكترونية باب التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين الجهات الحكومية وتبادل[1] البيانات فيما بينها، مما يؤدي إلى تصحيح الكثير من المعلومات المتوفرة لدى الحكومة عن الأفراد والمؤسسات والمجتمع، وهذا يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

رابعا: الإدارة الإلكترونية:

تمثل الإدارة الإلكترونية في قدرة الجهاز الحكومي بمختلف وحداته أو أجهزته الإدارية ومرافقه العامة على تقديم أداء الخدمة العامة والمعاملات والإجراءات الحكومية لجمهور المتعاملين معه، سواء كانوا من الأفراد أو الشركات، بكل سهولة ويسر عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" من أي مكان ودون قيد بزمن معين.

تشير الإدارة الإلكترونية حسب البنك الدولي إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن وتمكينه من المعلومات بما يدعم النظم الإجرائية الحكومية ويرفع من الفساد، وهذا يعطي الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر في مختلف نواحي الحياة، فهي بذلك استخدام لتكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز الخدمات والمعاملات الإدارية المطلوبة بسرعة [2]عن قدرة القطاعات الحكومية على التواصل مع المواطنين والجهات الفاعلة في الميدان الاقتصادي بواسطة الوسائل الإلكترونية الحديثة من أجل توفير الوقت والجهد والمال، وهذا يعني أنها إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تحقق أفضل الخدمات للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر البيانات من خلال توظيف الموارد الإدارية

1 - مليكة قرباتي، المرجع السابق، ص40.

2 _ عبد الرحمن الرحيم حرش،إدارة إلكترونية كألية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي ، ملتقى منعقد بجامعة غرداية،ص،03.

والبشرية المتاحة في إطار حديث من أجل استغلال جيد ومثالي للوقت والمال والجهد تحقيقاً لأهداف الإدارة المطلوبة.

مزايا الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها:

للإدارة الإلكترونية مزايا كبيرة تعود على المجتمع بفوائد جمة تساهم في التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب متطلبات هذه الإدارة وبنية أرضية تكنولوجية لإنشائها وتعميمها في كل ربوع الوطن.

أولاً: مزايا الإدارة الإلكترونية:

- للإدارة الإلكترونية مزايا عديدة لتحسين الخدمات المقدمة للجمهور والحد من انتشار الفساد الإداري، إذ يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تبسيط الإجراءات الإدارية داخل المؤسسات العمومية واختصارها وتقليص كثرة الوثائق والمستندات، ناهيك عن تقليل الحاجة إلى تنقل المواطن إلى الإدارة لإجراء المقابلات وغيرها مما يساهم في تحسين الخدمات ورفع مستواها التنظيمي بفضل البرمجيات الإلكترونية المعتمدة من قبل الإدارة.
- جعل الإدارة الإلكترونية أكثر ملاءمة لمتطلبات الحاضر والمستقبل لكونها توسع من مجال المشاركة من جميع أصحاب المصالح داخل وخارج الإدارة مما يرفع من مستوى الوضوح والشفافية وهذا في حد ذاته مكسب يحد من انتشار الفساد الإداري ويقضي عليه[1].

ثانياً: متطلبات الإدارة الإلكترونية:

لكن، لكي تعمل الإدارة الإلكترونية بفعالية، يلزم بناء أساس متين يتماشى مع طبيعة العمل الرقمي لتحقيق الهدف المطلوب، وللوصول إلى إدارة تتأثر وتؤثر في محيطها، وتتفاعل مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهذا لا يتحقق إلا بتوفر الشروط الآتية:

- جعل عمل الإدارة الإلكترونية قانونياً عبر إصدار تشريعات تطبيقية تسهل استخدام الحواسيب والبرمجيات الرقمية في جميع أنشطة الإدارة، مع إتاحة المجال لمزودي خدمة الإنترنت لممارسة نشاطهم على نطاق واسع، لتمكين المواطنين من الاتصال بالإدارة بسرعة وبأقل جهد وتكلفة.

1 – عبد الرحمن الرحيم حرش، المرجع السابق، ص 03.

- تدريب المواطنين على كيفية استخدام الحواسيب والبرمجيات الرقمية، وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات ضرورية لتوجيه وإدارة العمل بكفاءة عالية، وذلك بالاستعانة بمراكز تدريب متخصصة تشرح طرق وأساليب استخدام الإدارة الإلكترونية وتقريبها للمواطنين، وبالتالي نشر ثقافة استخدام الأجهزة الرقمية للحصول على الخدمات الإدارية دون الحاجة للانتقال إليها.
- تأمين الوسائل الرقمية الضرورية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، حيث يمكن التواصل عبرها مع الإدارات الأخرى، بالإضافة إلى تسهيل وصول الخدمات للمواطنين من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهواتف الذكية وغيرها من الوسائل التي تتيح الاتصال بالإنترنت العام أو الشبكات الداخلية بأسعار معقولة يمكن الحصول عليها بسهولة ودون تكاليف باهظة، وهذا ما يتيح لعدد أكبر من المواطنين التفاعل مع الإدارة الإلكترونية في وقت قصير وبتكلفة أقل[1].

1/- أهدافها:

الهدف هو تقليل التعقيدات الإدارية وتسريع إنجاز الأعمال والمهام المتنوعة:

- تخفيض تكلفة الإجراءات الإدارية مع زيادة كفاءة عمل الإدارة في تعاملاتها مع الجمهور والكيانات المؤسسية.
- تقصير الوقت وسرعة إنجاز المعاملات، حيث يتم التعامل الإلكتروني فوراً دون انتظار، وكذلك في الطوابير الطويلة كما كان عليه الحال في الإدارة التقليدية الورقية.
- لقد ذكرنا بعض أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر، وهي كثيرة جداً لا يتسع المقام للتعرض لجميعها[2].

ثانياً: كما للإدارة الإلكترونية فوائد عديدة، نوجز بعضاً منها فيما يلي:

- سرعة إنجاز العمل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.
- المساعدة في اتخاذ القرارات بتوفر المعلومات الدائم لمتخذي القرار، وتمكينهم من الحصول عليها في أقل وقت مما يقلل من هامش القرارات الارتجالية التي تكون عرضة للأخطاء.
- تحسين كفاءة العمل الإداري مع رفع مستوى الأداء.

1 - عبد الرحمن الرحيم حرش، المرجع السابق، ص 03.

2 – المرجع نفسه، ص ص 05.

- تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني، والتخطيط للمشاريع المستقبلية إلخ.

1- للتدابير الاحترازية ضد الفساد ودور الحكومة الإلكترونية في تفعيلها:

صدر القانون رقم 01-06 بخصوص الوقاية من الفساد ومكافحته، متضمناً إجراءات احترازية عامة لمواجهة جرائم الفساد، وقد لعبت التقنيات الحديثة في الاتصالات دوراً هاماً في التطبيق العملي لهذه الإجراءات الوقائية، وبالتالي فإن الحكومة الإلكترونية تمثل أحد مظاهر هذه الإجراءات في مكافحة الفساد. الضوابط التي يجب اتباعها أثناء التوظيف، مثل مبدأي الضرورة والوضوح، ومعايير موضوعية كالاستعداد والجدارة والكفاءة، واتباع أساليب مناسبة لاختيار المرشحين للمناصب الحكومية. نود الإشارة تحديداً إلى ما ورد في المادة 3 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والتي حددت الضوابط التي يجب اتباعها أثناء التوظيف، مثل مبدأي الضرورة والوضوح، ومعايير موضوعية كالاستعداد والجدارة والكفاءة، واتباع أساليب مناسبة لاختيار المرشحين للمناصب الحكومية[1].

كما ألزم المشرع من خلال هذا القانون الموظف العام بتقديم إقرار بالممتلكات عند توليه منصبه أو ولايته الانتخابية وعند انتهائها، وذلك بهدف ضمان الوضوح في الحياة السياسية والعامة. بالإضافة إلى ذلك، ألزمت الهيئات والمؤسسات الحكومية بوضع قواعد ومدونات سلوك لموظفيها، مثلما فعلت مؤخراً إدارة الأمن الوطني، وكذلك وضع قواعد وإجراءات لعقد الصفقات الحكومية وفقاً للقوانين واللوائح السارية، مع اتخاذ الاحتياطات الضرورية لزيادة الوضوح والمساءلة العقلانية في إدارة الأموال العامة للتقدم الكبير في مجال الخدمات الإلكترونية، وخاصة بعض التطبيقات التي تساهم بشكل كبير في تقديم خدمة عامة متميزة وسريعة وغير مكلفة من ناحية، وتساهم أيضاً بشكل كبير في مكافحة جميع أشكال الفساد من ناحية أخرى، سنذكر بعضها على سبيل المثال في الأقسام التالي[2].

المطلب الثاني: رقمنة الصفقات العمومية مدخلاً للحد من الفساد.

أصبحت رقمنة الصفقات العمومية من أهم الآليات المعتمدة لتعزيز الشفافية والنزاهة في إدارة المال العام، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيل الرقابة والحد من التدخل البشري، الأمر الذي يجعلها وسيلة فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته.

1/- تعريف الخدمة الإلكترونية:

1 – عبد العزيز شملال ، إدارة إلكترونية ودورها في مكافحة الفساد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر، مجلد 10، العدد 02، سنة 2019ص،ص، 1380.

2 - عبد العزيز شملال، المرجع السابق، ص 1382.

تُعرف الخدمات الإلكترونية أيضاً بأنها تلك المقدمة عبر قنوات اتصال إلكترونية تربط بين الجهات التي تقدم الخدمة والمستفيدين منها، أو أنها تتيح إتمام معاملات عديدة بشكل كامل أو جزئي عبر الإنترنت.

تتسم الخدمات الإلكترونية بثلاثة مظاهر رئيسية وهي:

- التوسع في استخدام برامج الكمبيوتر لإدارة عمليات المحاسبة والمشتريات وتخطيط موارد المؤسسات.(ERP)
- تنامي عدد المواقع المتخصصة، كالمواقع المخصصة للسفر أو تلك المعنية بشؤون المنزل.
- يقتضي النطاق المتسع لعمليات تقديم الخدمات عالمياً أن تلبي المؤسسات المختلفة هذه الاحتياجات بسرعة، وتعد أنظمة الخدمات الإلكترونية الموحدة أفضل وأسرع وسيلة لتلبية هذه التوقعات المتزايدة، خاصة عندما لا تقتصر الخدمات كلها على جهة واحدة مقدمة.

2/- وصف الخدمة الإلكترونية:

يجب توضيح الخدمة الإلكترونية بشكل دقيق وواضح، وتكييفها بشكل يجعلها مفهومة للمستخدم، ويجب أن يكون الوصف شاملاً ومفصلاً للخدمة الإلكترونية بحيث يسهل على المستفيد فهمها واستيعابها.

ثانياً: الإعلان عن الخدمة الإلكترونية

يمتلك مقدم الخدمة الإلكترونية القدرة على الترويج لخدماته، موضحاً بدقة خصائص كل خدمة ليسهل على المستخدمين اكتشافها والوصول إليها والاستفادة منها[1].

ثالثاً: اكتشاف الخدمة الإلكترونية والنفاذ لها

من المهم لمزود الخدمة الإلكترونية أن يكون على دراية بمتطلبات المستخدمين وتفضيلاتهم، وأن يرشد المستخدمين إلى كيفية العثور على الخدمات التي تلبي احتياجاتهم بأفضل طريقة ممكنة، ويعمل على تلبية هذه الاحتياجات وتحقيق أعلى مستويات الرضا لديهم[2].

رابعاً_ ترقية الخدمة الإلكترونية:

وتعني كيفية دمج الخدمات الإلكترونية لإنشاء خدمات متكاملة توفر قيمة مضافة ومستوى عال من الثقة، كما تشمل تحديد الأنماط واللغات التي تساهم في تحسين الخدمة بشكل شامل.

1 – المرجع نفسه، ص 1384.

2 - هنية النجاة، يسمينة، ودورها في الوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الصفقات العمومية، مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل الشهادة ماستر الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسة قسم الحقوق ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، سنة 2024، ص،ص،90،89.

خامساً_ تقديم الخدمة وتسليمها:

أحد جوانب ضمان جودة الخدمات هو عملية تقديم الخدمة الإلكترونية وتسليمها ضمن نطاق الإدارة الإلكترونية، وتهدف هذه العملية إلى تحقيق رضا مستخدمي الخدمة الإلكترونية عبر تقديمها بكفاءة وسرعة وموثوقية في الوقت المناسب، وذلك من خلال تجاوز توقعات المستخدم. ينبغي أن تكون الخدمة الإلكترونية موثوقة وسريعة وملائمة، وأن تقدم قيمة إضافية حقيقية.

1/- المتابعة والمراقبة والتحليل للخدمة الإلكترونية:

هذا يصف كيفية رصد وتتبع وتقييم عملية تقديم الخدمات الإلكترونية لتحسين فعاليتها وجودتها، ونظراً لزيادة تعقيد وتنوع الخدمات الإلكترونية، فمن الضروري تطبيق طرق إدارة نوعية تساعد على تقديم الخدمات الإلكترونية في وقت ومكان محددين، مع التركيز بشكل أساسي على ضمان مستوى جودة الخدمات المقدمة.

2/- عقود الخدمة الإلكترونية:

يشير العقد إلى وسيلة لعقد وتنفيذ اتفاقية قانونية بين مزودي الخدمات الإلكترونية لتجنب أي خلافات مستقبلية.

3/- تقديرات الخدمة الإلكترونية:

يتعلق هذا بكيفية إثبات الحق في المطالبة بالخدمات وتقييم عناصر الجودة لمقدمي الخدمات المختلفين.

دور الخدمة الإلكترونية في منع الفساد ومكافحته في العقود الحكومية:

تؤدي الخدمة الإلكترونية دوراً حيوياً في مكافحة الفساد في العقود العامة، إذ تساهم في ترسيخ الشفافية[1] والمصداقية في الإجراءات الحكومية وتحقيق تكافؤ الفرص بين المتنافسين وحماية النظام العام ومقاومة الفساد الإداري. تتمثل أهميتها في تبني بوابة إلكترونية في قطاع العقود العامة بهدف تقديم خدماتها على نحو خالٍ من انحرافات الفساد وتوفير وصول منظم لمستخدمي أساليبها وتقنياتها[2].

ثانيا: البوابة الإلكترونية:

البوابة الإلكترونية وسيلة لإعادة الرقمنة للصفقات العامة: أكد قانون منع الفساد ومكافحته على الأسس التي يتوجب على الحكومة اتباعها عند تنفيذ عقود المشتريات العامة، وهذا ما عززه القانون رقم 23-12 الصادر بتاريخ 5 أغسطس 2023 الذي حدد القواعد العامة للصفقات العامة، حيث يقوم هذا القانون على

1 - المرجع نفسه، ص 91.

2 - هنية النجاة، يسمينة، المرجع السابق، ص 91.

ثلاثة مبادئ رئيسية هي حرية الوصول إلى الصفقات العامة، المساواة في التعامل مع العروض، ووضوح الإجراءات.

فالصفقات العامة في أساسها تعتمد على وجود منصة إلكترونية مخصصة لها حيث يتم متابعة مراحل الصفقة من الإعلان وإبرامها إلكترونياً، وقد خصص المشرع الجزائري الفصل الثاني من هذا القانون في قسمه الأول حول المنصة الإلكترونية للصفقات العامة، وهذا ما نصت عليه المادة 105 منه: "تُنشأ منصة إلكترونية للصفقات العامة تشرف عليها الإدارات المختصة بوزارة المالية، ويتم تحديد محتوى المنصة وطرق إدارتها بقرار من الوزير المسؤول عن المالية." إن هذه المنصة الإلكترونية تتيح نشر وتبادل المستندات والمعلومات المتعلقة بالصفقات العامة بين الإدارات المتعاقدة والشركات، كما أنها تسهل عمليات المراقبة على الصفقات من قبل الجهات الحكومية المعنية.

إن هذا المبدأ الذي تحكمه هذه المنصة الإلكترونية يخضع لمجموعة من القواعد التي وضعها المشرع، وهي سلامة المستندات المتبادلة وسريتها، بالإضافة إلى التوقيع الإلكتروني الآمن على المستندات المتبادلة إلكترونياً، وإنشاء قسم للأحداث لتتبع المعلومات، أي المراحل التي تمر بها الصفقة العامة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها بهدف تحديد الشركات والتأكد من هويتها، إلى جانب مبدأ الحفاظ الآمن على المستندات.

وقد أطلق المشرع الجزائري على الفصل الثاني من القانون المذكور "23-12" اسم الرقمنة في مجال الصفقات العامة، والذي يشمل ثلاث مواد تنص على المنصة الإلكترونية وطريقة تبادل المعلومات إلكترونياً في الصفقات العاملة[1].

1/- تعزيز نظام عمل البوابة الإلكترونية:

يعتبر التدخل المتواصل من قبل الأفراد، ولا سيما الموظف العمومي، خلال مختلف مراحل الصفقة العامة من الأسباب الرئيسية لتفشي الفساد في هذا المجال، لذا فإن تأسيس البوابة الإلكترونية يعد ثورة في تقليص أسباب الفساد في مجال الصفقات العامة، وبالتالي تمثل الأنظمة المعلوماتية الحل الأمثل للحد من تدخل البشر في عقد الصفقات العامة.

1 – طبوشة رقية، بدر دلال، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

سنستعرض في هذا الجزء كيفية تعزيز عمل البوابة من خلال النظام المعلوماتي في الأهداف المنشودة، ولتأدية مهامها بشكل فعال، تم تصميم نظام معلوماتي وأمني خاص بها لضمان استمرار عملها وتحقيق القسم الأول، والنظام الأمني للبوابة في القسم الثاني[1].

أولاً: تعريف قاعدة البيانات

تُعرف قاعدة البيانات بأنها مجموعة مرتبة من المعلومات التي يمكن الوصول إليها وإدارتها وتحديثها بسهولة، وعادة ما تحتوي على مجموعة من السجلات أو القيود، التي تُعرف عادة باسم الملفات. وهي تتضمن ملفاً أو أكثر.

كذلك، تُعتبر الشكل الإلكتروني للسلة، والتي تشير في العالم المعلوماتي إلى العملية. في السياق الإلكتروني، نستخدم مصطلح السلة للإشارة إلى المعلومات المرتبطة ببعضها، حيث يقوم المستخدم بتجميعها في قاعدة بيانات واحدة، مما يضمن وصوله إليها بسرعة وأمان.

فهي توفر حماية للمعلومات من أي وصول خارجي أو فقدان البيانات نتيجة حدوث خلل فني.

ثانياً_ دور النظام الأمني في حماية البوابة الإلكترونية:

من أجل المحافظة على النظام المعلوماتي للبوابة الإلكترونية من أي خلل فني أو بشري، لا بد من إجراءات حماية قبلية أو بعدية:

أ_ إجراءات الحماية القبلية: وهي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لحماية قاعدة البيانات الخاصة بالبوابة الإلكترونية أثناء إدراج المعلومات، لذلك يجب اتخاذ جملة من التدابير من بينها:

- استخدام برامج مسح الفيروسات وتحميل برنامج مضاد للفيروسات قبل فتح الملفات[2] .
- تثبيت البرامج التي تقوم بمنع أي اختراق للوصول إلى قاعدة البيانات لجميع الدخلاء الذين لا يملكون أي حق في الاطلاع على تلك المعلومات .
- عمل نسخ احتياطية لجميع الملفات وذلك باعتماد تقنية التخزين عن بعد في حالة حدوث أي تلف أو فيروس للنسخة الأصلية .
- الاستعانة بالبرامج المتخصصة في استرجاع المعلومات الحساسة الخاصة بالبوابة .

1 – مفيد بن صغير، البشير مرغني، التعاقد الإلكتروني في الصفقات العمومية كآلية للوقاية من الفساد، مذكرة التخرج تدخل ضمن نيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد لخضر، سنة 2023، ص 59.

2 – المرجع نفسه،ص 60.

- تصميم برمجيات وأجهزة للتغلب على الثغرات الأمنية من خلال بناء قناة تصل بين المعلومات المرسلة والمتبادلة عبر شبكة الإنترنت للقيام بمراقبتها .
- استعمال برامج متطورة مثل برنامج FIREWALL الذي يعنى بالمحافظة على سرية المعلومات ويضمن عدم محاولة اختراقه .
- الحماية المادية في إطار تدابير الصيانة الوقائية للعتاد الذي يتكون منه النظام المعلومات[1] .

ب- إجراءات الحماية بعدية: وهي حزمة من الإجراءات تقوم بها الإدارة بعد الانتهاء من إدخال البيانات في نظام قاعدة البيانات لحمايتها، ولذلك يلزم اتخاذ حزمة من التدابير تشمل:

- تعيين كلمة مرور عند الدخول مجدداً إلى قاعدة البيانات أو بيانات البوابة الإلكترونية لضمان سلامتها، وذلك عبر استخدام كلمات مرور قوية يصعب على أي شخص توقعها، عبر الإنترنت دون حدوث أي تسرب.
- استشارة الخبراء والمتخصصين لمحاكاة محاولات الاختراق لتحديد نقاط الضعف التي قد تتسبب في تسرب البيانات.

تأثير العقود الإلكترونية على أساليب إثبات الصفقات الحكومية الإلكترونية لمكافحة الفساد:

سنستعرض طرق إثبات العقود الإلكترونية عند إبرام الصفقة الحكومية على النحو التالي.

_ أولاً الكتابة الإلكترونية:

تعبر الكتابة، وفقاً للمادة 1316 من القانون المدني الفرنسي، عن أي تدوين للحروف أو الرموز أو الأرقام أو الإشارات التي تحمل معنى واضحاً ومفهوماً، بغض النظر عن الرموز المستخدمة أو الوسيلة التي تم نقلها بها. وتنص المادة 1316 من نفس القانون على أن الكتابة الإلكترونية تُقبل كدليل مثلها مثل الكتابة على الورق، شرط إمكانية تحديد هوية الشخص الذي أصدرها، وأن تكون طريقة تخزينها وحفظها موثوقة[2].

ثانياً شروط الكتابة الإلكترونية:

يجب أن تكون الكتابة قابلة للقراءة وواضحة، سواء كانت على الورق أو إلكترونية، وهذا الشرط يتحقق بسهولة في الكتابة الورقية لأنها ملموسة أكثر من المحرر الإلكتروني الذي يغلب عليه الطابع المعلوماتي، ويخضع هذا الشرط لقواعد تقنية تتطلب استخدام برامج خاصة لترجمة الكود الخوارزمي إلى لغة مفهومة.

استمرار الكتابة.

1 - مفيد بن صغير، البشير مرغني، المرجع السابق، ص 62 63.

2 - المرجع نفسه، ص 65.

- قابلية الإنسان للقراءة: إن تحويل الرموز إلى حروف واضحة يعني أن لغة الحاسوب تتحول إلى حروف مفهومة، وهذا الشرط يمكن تحقيقه في الوثائق الرقمية (1/0) هذا يعني أن الكتابة تُدون على وسيلة تسمح بالحفاظ عليها دون تغيير، وذلك للرجوع إليها عند الحاجة.
- عدم قابلية الكتابة الإلكترونية للتعديل: هذا الشرط يمنحها قيمة إثباتية ببقائها كما هي دون تغيير أو تعديل ليتم الاحتجاج بها عند اللزوم.
- يجب أن تضمن صيغ وأشكال رقمنة الوثائق المكتوبة "سلامتها... فالحفاظ على هذه الوثائق بين الجهة المتعاقدة والشركاء الاقتصاديين وسلامتها يمنحها قيمة في الإثبات.

ثالثاً: القيمة الإثباتية للكتابة الإلكترونية

أعطى المشرع الجزائري للكتابة التقليدية والإلكترونية نفس القيمة الإثباتية، واشترط لذلك أن يكون المحرر منسوباً لمن أصدره، وأن ينشأ ويحفظ في ظروف تضمن سلامته من أي تغيير، وهذا بناءً على المادة 323 مكرر من القانون المدني. لكن ما يؤخذ على المشرع الجزائري هو عدم توضيحه لحدود هذه المساواة، وعليه وفي ظل هذه النصوص لا يُسمح بإنشاء المحررات الرسمية بالشكل الإلكتروني.

1/- تعريف التوقيع: هو إجراء خاص لا يقوم به سوى مالكه لأنه يشير إلى مشاركته المباشرة وليس نيابة عن شخص آخر، وقد عرف المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني من خلال قانون محدد على النحو التالي:

أ_ التوقيع الإلكتروني: بيانات بصيغة إلكترونية متصلة أو مرتبطة منطقياً ببيانات إلكترونية أخرى، تستخدم كوسيلة لتوثيق.

ب_ الموقع: شخص طبيعي يمتلك بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني، ويتصرف لصالح نفسه أو لصالح الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمثله[1].

وقد ورد في القانون المدني بالمادة 327 مكرر آنفاً، ويعتبر التوقيع الإلكتروني وفقاً للشروط المحددة في المادة 323 مكرر.

ج_ التوقيع بالقلم الإلكتروني: يتضمن استخدام هذا القلم للكتابة على شاشة الكمبيوتر باستخدام برنامج محدد يقوم بوظيفتين: الأولى خدمة التقاط التوقيع، والثانية خدمة التحقق من صحة التوقيع.

ثانياً / أشكال التوقيع الإلكتروني:

1 ـ مفيد بن صغير، البشير مرغني، المرجع السابق، ص 51.

أ_ التوقيع الرقمي أو الكودي: يعتمد على مجموعة من الرموز والأسرار والمفاتيح عبر خوارزميات ومعادلات رياضية معقدة تقنياً، كوسيلة أمان يبحث عنها المتعاقدون عند إبرام الصفقات الإلكترونية.

ب_ التوقيع البيومتري (القياسات الحيوية): يستند هذا التوقيع إلى الخصائص الذاتية أو الجسدية للإنسان، ويسهل التوقيع البيومتري تحديد هوية صاحب التوقيع بدقة، ومنها بصمة اليد، نبرة الصوت، قرنية العين، وخصائص اليد البشرية.

ثالثاً / شروط صحة التوقيع:

أ_ ارتباط التوقيع الإلكتروني بشخص الموقع دون غيره: صحة التوقيع تستوجب أن يكون خاصاً بالموقع فقط ولا يسمح لغير صاحبه باستخدامه أبداً.

ب_ أن ينشأ على أساس شهادة تصديق إلكترونية موصوفة: يشبه هذا نظيره في التوقيع العادي، فالمصادقة على الإمضاء تعني في التوقيع الإلكتروني شهادة التصديق لربطه بموقعه فقط، وعرفها المشرع في المادة 02 من القانون 04_15 بوثيقة إلكترونية تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع، بالإضافة إلى كونها وسيلة للتحقق من شخصية الموقع ودليل إثبات.

ج_ ارتباط التوقيع الإلكتروني بالمحتوى ارتباطاً وثيقاً: يتعلق هذا الشرط بسلامة السند الإلكتروني الموقع من أي تعديل بعد توقيعه، على افتراض التزام الموقع بكل ما ورد به، ويتأكد ذلك باتصال التوقيع بالسند اتصالاً مادياً لا ينفصل، وهذا يحمي التوقيع والسند الإلكتروني معاً، ففي حال تعديل التوقيع الإلكتروني سيؤدي ذلك لتعديل بيانات المحرر بالكامل، ويلاحظ أن هذا التغيير ظاهر وسهل الاكتشاف لضمان المعلومات بالسند، وقد تناول المشرع الجزائري هذا الشرط في المادة 07 الفقرة 06 من القانون رقم 04_15.

د_ التعبير عن إرادة صاحب التوقيع: التوقيع هو تعبير واضح عن موافقة صاحب الإرادة على محتوى المحرر[1].

رابعاً / القوة الإثباتية للتوقيع الإلكتروني:

بالنسبة للمشرع الجزائري، فقد نصت المادة 323 مكرر 01 من القانون المدني على أن التوقيع الإلكتروني، والذي يعد شكلاً منها، يعتبر دليلاً إثباتياً مثل الكتابة على الورق، وذلك وفقاً للشروط الواردة في المادة نفسها. وكما ورد في نص المادة 327 من نفس القانون، فإنه يمكن اعتبار التوقيع الإلكتروني بنفس القوة الثبوتية للتوقيع اليدوي، من حيث إلزام صاحبه به والاعتماد عليه في الإثبات.

1 ـ مفيد بن صغير ، البشير مرغني، مرجع السابق ، ص ص50 51.

على أن المشرع الجزائري منح التوقيع الإلكتروني نفس قوة الإثبات الممنوحة للتوقيع اليدوي، وينص القانون في المادة 323 الفقرة 1 على أن التوقيع الإلكتروني له نفس قوة التوقيع اليدي، والتصديق الإلكتروني له نفس قوة التوقيع، وقد دعم ذلك صدور قانون خاص بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، وتتمثل قوة التوقيع الإلكتروني في هذا، وهو ما أكدته المادة 8: "التوقيع الإلكتروني الموصوف يعادل التوقيع المكتوب"، سواء كان الشخص طبيعياً أو اعتبارياً.

لكن الملاحظ هو أن الإدارة لا تزال بعيدة عن التطبيقات والجهود التي تبذلها الدولة لرقمنة الإدارة، وعلى هذا فإن التعامل بالوثائق الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني لا يزال محدوداً للغاية، وخاصة في قطاع الجماعات المحلية، حيث نجدها لا تزال محصورة في نماذج الوثائق المطبوعة، مثل بطاقات التعريف الوطنية البيومترية ورخص القيادة البيومترية.

- يتم التوقيع الإلكتروني عبر الوسائل الإلكترونية باستعمال أجهزة الحاسوب أو الأقراص.
- يرتبط التوقيع بصفة فريدة تعرف المستخدم بوضوح وتثبت ملكيته.
- يربط التوقيع الإلكتروني بالمستند الذي تم توقيعه.
- يتحكم مالك التوقيع بنظام التوقيع.

إضافة إلى ذلك، حدد المشرع الجزائري في المادة 03 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 162/07 شروط التوقيع الإلكتروني، وهي:

- يجب أن يكون خاصاً بالمكان.
- ينبغي أن ينشأ باستخدام أساليب يمكن لصاحبها الاحتفاظ بها تحت إشرافه المباشر.
- يجب أن يضمن وجود صلة مع الفعل المرتبط به، بحيث يمكن اكتشاف أي تغيير لاحق[1].

كما اعتبرت المادة 06 من القانون 04/15 أن التوقيع الإلكتروني المشار إليه يعادل التوقيع المكتوب، سواء كان الشخص طبيعياً أو اعتبارياً، وهذا يؤكد مضمون المادة 323 مكرر، والتي ترى أن الكتابة الإلكترونية هي طريقة إثبات جديدة تضمن سلامة الوثيقة الإلكترونية وتوقيعها.

1 –ياسين قرتال، حمدي حكيمة، التعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة خنشلة، مجلد 09، العدد 01، سنة 2022، ص 348.

3/ التصديق الإلكتروني:

يتم ذلك بواسطة الموثق الإلكتروني، وهذا الأخير يعد طرفاً ثالثاً محايداً، سواء كانوا أفراداً أو شركات أو هيئات مستقلة تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية.

والدور الأساسي للموثق الإلكتروني أو لجهة التصديق الإلكتروني هو تحديد هوية المتعاملين في التعاملات الإلكترونية، والتحقق من أهليتهم القانونية للتعامل، وكذلك التحقق من محتوى هذا التعامل وسلامته، مما يجعله بعيداً عن الغش والاحتيال، ويجعل الوضع مشابهاً لمهمة الموثق العادي. وقد أخذ التوجه الأوروبي رقم 93 لسنة 1999 بفكرة الموثق الإلكتروني وأطلق عليه اسم مقدم خدمات التصديق، وهو نفس الاسم الذي استخدمه المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 162/07.

أما المشرع الفرنسي فأطلق عليه اسم المكلف بخدمة التوثيق الإلكتروني، وعرفه في المادة 01 من المرسوم رقم 2001/272 المؤرخ في 30-03-2001 بأنه: "كل شخص يصدر ويقوم بتقديم شهادات إلكترونية أو يقدم خدمات أخرى متعلقة بالتوقيع الإلكتروني". ويقوم مقدمو خدمات التصديق الإلكتروني بممارسة نشاطهم بموجب هذا المرسوم عن طريق طلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهذا الترخيص يكون مصحوباً بدفتر شروط يحدد حقوق وواجبات مزودي الخدمات[1].

يوضح الفصل الثاني أن الرقمنة تواجه عدداً من التحديات المتعلقة بنقص العوائق التقنية والبشرية، مما يفتح مجالات لظهور بعض مظاهر وممارسات الفساد، ومن جهة أخرى تبين أن التحول الرقمي يعكس مدى

1 - .ياسين قرتال، حمدي حكيمة، مرجع سابق، ص389.

قدرته ومجالاته في محاربة الفساد عبر ترسيخ الشفافية والمساءلة والحوكمة الإلكترونية، وتسهيل الوصول إلى المعلومة، وتبسيط الإدارة الإلكترونية، وتيسير تداول المعلومة، و رقمنة الصفقات العمومية بما يحقق تكافؤ الفرص، ويُعد نجاح الرقمنة في مكافحة الفساد مرهوناً بمدى القدرة على تجاوز معوقاتها.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ "الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد"، والتي سعت إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: إلى أي مدى يمكن اعتبار الرقمنة آلية فعالة في مكافحة الفساد؟، تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي لكل من الرقمنة والفساد، من خلال بيان مفهوم الرقمنة وخصائصها وأهدافها وفوائدها، وكذا التعريف بالفساد وبيان أنواعه وأسبابه وآثاره. أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة رهانات الرقمنة في مكافحة الفساد، من خلال إبراز أهم الآليات الرقمية المعتمدة في تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الإلكترونية، والتطرق إلى رقمنة الصفقات العمومية وأثرها في الحد من الممارسات الفاسدة، بالإضافة إلى عرض أبرز التحديات التي تواجه الرقمنة.

ومن خلال ما تم التوصل إليه من معطيات وتحليلات، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن الرقمنة تُعد من أهم الآليات الحديثة التي تساهم في الحد من الفساد، من خلال تقليص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، والحد من فرص الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

2. تساهم الرقمنة في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال توثيق الإجراءات الإدارية وإتاحة إمكانية تتبع المعاملات ومراقبتها، مما يحد من فرص التلاعب والتجاوزات الإدارية والمالية.

3. أثبتت الحوكمة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية فعاليتهما في تحسين أداء المرافق العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

4. يساهم اعتماد البوابات الإلكترونية والتعاقد الإلكتروني، لاسيما في مجال الصفقات العمومية، في تكريس مبدأ العلانية وتكافؤ الفرص بين المتعاملين الاقتصاديين، وتعزيز النزاهة والشفافية في إبرام الصفقات.

5. رغم المزايا التي توفرها الرقمنة، فإنها لا تمثل حلاً نهائيًا للقضاء على الفساد، وإنما تعد أداة داعمة تتوقف فعاليتها على مدى توفر الإرادة السياسية والإطار القانوني المناسب والبنية التحتية الرقمية والكفاءات البشرية المؤهلة.

6. كشفت الدراسة أن من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في الجزائر ضعف الثقافة الرقمية، ونقص التأهيل والتكوين، وبعض النقائص المرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني، إضافة إلى مقاومة التغيير لدى بعض الفاعلين الإداريين.

ثانياً: الاقتراحات:

استنادًا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات من أجل تعزيز دور الرقمنة في مكافحة الفساد، من أهمها:

1. تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعميم الخدمات الإلكترونية في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية للحد من الإجراءات التقليدية والاعتماد المفرط على الوثائق الورقية.

2. تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز شبكات الاتصال ونظم المعلومات بما يضمن فعالية الخدمات الإلكترونية واستمراريتها.

3. دعم منظومة الأمن السيبراني وحماية المعطيات والبيانات الرقمية من خلال تحديث التشريعات وتوفير الوسائل التقنية والبشرية اللازمة.

4. تكثيف برامج التكوين والتدريب لفائدة الموظفين العموميين من أجل رفع كفاءتهم في استخدام الوسائل الرقمية وترسيخ ثقافة الشفافية والنزاهة.

5. توسيع نطاق استخدام التعاقد الإلكتروني والبوابات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية بما يضمن تكافؤ الفرص والحد من الممارسات غير المشروعة.

6. نشر الثقافة الرقمية لدى المواطنين وتحسيسهم بأهمية الخدمات الإلكترونية ودورها في تسهيل المعاملات الإدارية وتعزيز الرقابة المجتمعية على أداء الإدارة.

7. العمل على تحقيق التكامل بين مختلف الأنظمة والمنصات الرقمية للإدارات العمومية بما يضمن تبادل المعلومات بصورة فعالة ويساهم في تحسين الرقابة والكشف المبكر عن حالات الفساد.

وفي الأخير، يمكن التأكيد أن الرقمنة أصبحت خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه في مسار تحديث الإدارة العمومية وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة. كما تمثل وسيلة فعالة للحد من مظاهر الفساد وتحسين جودة الخدمات العمومية، غير أن نجاحها يظل مرتبطًا بمدى توفير البيئة القانونية والتنظيمية والتقنية والبشرية الملائمة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من التحول الرقمي والمساهمة في بناء إدارة عصرية أكثر كفاءة وشفافية ونزاهة.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المصادر:

1.القرآن الكريم .

2.النصوص التشريعية :

أ.القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادر بتاريخ 8 مارس 2006 .

ثانيا: المراجع:

1.الكتب :

أ-الكتب العامة :

-أحمد فرج أحمد، دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009 .

-الهواري عبد الله محمد، الفساد والقانون الدولي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، مصر، 2020 .

-جمعة عبدو محمد، الفساد: أسبابه، مظاهره، آثاره، الوقاية منه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2018 .

-نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، الطبعة الأولى، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013 .

ب- الكتب الخاصة :

-باديس بوعزة، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2018 .

-بن خليفة إلهام، محاضرات في مادة الوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، مطبعة منصور، الجزائر، 2022 .

-تبون عبد الكريم، محاضرات في قانون الوقاية من الفساد، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021 .

-محروق كريمة وآخرون، المدخل العام لجرائم الفساد، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر، 2022 .

–محروق كريمة، فعاليات الآليات والأجهزة المختصة في مكافحة الفساد والوقاية منه، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2022 .

ثالثا: المذكرات و الرسائل العلمية :

أولاً: أطروحات الدكتوراه:

1. حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013.
2. قرباتي مليكة، دور الحوكمة الإلكترونية في مكافحة الفساد، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2018.

ثانياً: مذكرات الماستر:

1. بن قويطن إلهام، فصيح رندة، دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2025.
2. بوش رقية، تدر دلال، الرقمنة كآلية للوقاية من الفساد ومحاربته في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2024.
3. خنفر توفيق، المجهودات الدولية لمكافحة الفساد، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2021.
4. شارف صباح، كشرود مروى، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، 2020.
5. مفيد بن صغير، البشير مرغني، التعاقد الإلكتروني في الصفقات العمومية كآلية للوقاية من الفساد، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2023.
6. موسي نوال، سباعي سناء، فعالية الرقمنة في تحسين الأداء الوظيفي داخل المؤسسة: دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية عشعاشة نموذجاً، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2023.

7. هنية النجاة، يسمينة، دورها في الوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الصفقات العمومية، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2024.

8. وحال مصطفى، عزيزي عبد السميع، الرقمنة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة يحيى فارس بالمدية، 2020.

رابعا: المقالات العلمية :

-باشيوة سالم، "الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة الجامعية المركزية بن يوسف بن خدة"، Cybrarians Journal، العدد 21، 2014 .

-الصديق مفتاح محمد البكوش، سافينار صالح، الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناجمة عنه، مجلة العلوم السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 02، العدد 10، 2018 .

-بن عودة حورية، الفساد السياسي أسبابه وآثاره، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة سعيدة .

-حمزة ريقات مريم، عبد القادر عبد الإله، مظاهر البيئة الرقمية وانعكاساتها على المكتبات: مقاربة نظرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، 2016 .

-خليفة مراد، آثار الفساد: مقاربات متعددة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، المجلد 10، العدد 01، 2023 .

-عاقبة عبد العزيز، سعيد بلهادي، الحوكمة الإلكترونية كآلية لمكافحة الفساد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، المجلد 08، العدد 03، 2021 .

-عبد الرحمن وكر نبيل، دور الشفافية والمساءلة في مكافحة جرائم الفساد، مجلة الدراسات القانونية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2021 .

-عبد العزيز شملال، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة أم البواقي، المجلد 10، العدد 02، 2019 .

-عطاب كلثوم، "رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، 2021 .

-علي أحمد الشهري ليلى، الفساد: مكافحته والوقاية منه، مجلة دار البحوث، جامعة الأزهر، العدد 33، 2017 .

-محمود محمد هند، الفساد: تعريفه وخصائصه وأسبابه ومظاهره وطرق مكافحته، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 55، 2019 .

-ناصر محمد أحمد الكعدني وآخرون، مفهوم الفساد وسبل مكافحته في ضوء المشروع القرآني، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 7، 2025 .

-نويس نبيل، صرياك مسعودة، دور مبدأ الشفافية كتدبير وقائي لمكافحة الفساد في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، جامعة باتنة، 2018 .

-وليد شريط، طيبي المسعود، مقاربات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد الخاص، 2023 .

-ياسين قرتال، حمدي حكيمة، التعاقد الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 02، 2022 .

خامسا: الملتقيات العلمية :

-عبد الرحمن الرحيم حرش، الإدارة الإلكترونية كآلية حديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، مداخلة في ملتقى علمي، جامعة غرداية .

-مفيدة بلهامل، دور الرقمنة في الوقاية من الفساد ومكافحته، ملتقى "المفهوم الدولي للرقمنة والتحول الرقمي وآفاق الاستفادة منه"، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، بالشراكة مع الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي والتنسيق مع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، 2024.

الفهرس

الفهرس:

الاهداء .....أ
الشكر و التقدير .....ت
قائمة المختصرات.....ج
مقدمة..... 5
الفصل الأول 9
المبحث الأول : تعريف الرقمنة (خصائصها أهدافها فوائدها): 11
المطلب الأول : مفهوم الرقمنة و خصائصها : 11
الفرع الأول : تعريف الرقمنة :..... 11
الفرع الثاني : خصائص الرقمنة :..... 13
المطلب الثاني : أهداف الرقمنة و فوائدها: 15
الفرع الأول: أهداف الرقمنة :..... 15
الفرع الثاني: فوائد الرقمنة : 15
المبحث الثاني: ماهية الفساد :..... 17
المطلب الأول: تعريف الفساد و أنواعه:..... 17
الفرع الأول: تعريف الفساد: 17
الفرع الثاني: أنواع الفساد : 23
المطلب الثاني: أسباب الفساد وآثاره..... 28
الفرع الأول: أسباب الفساد: 29
الأسباب الاقتصادية:..... 30
الأسباب القانونية:..... 33
المطلب الثاني: آثار الفساد : 34

الفصل الثاني 40
المبحث الأول: التحديات التي تواجه الرقمنة في مكافحة الفساد : 42
المطلب الأول: التحديات الداخلية للرقمنة : 42
الفرع الأول : التحديات التقنية : 42
الفرع الثاني: التحديات الإدارية: 43
الفرع الثالث: التحديات البشرية: 45
المطلب الثاني: التحديات الخارجية للرقمنة : 45
الفرع الأول: التحديات التشريعية: 46
الفرع الثاني: التحديات الأمنية: 46
الفرع الثالث: التحديات المالية: 47
المبحث الثاني: حلول الرقمنة لمكافحة الفساد: 48
المطلب الأول: البنية المؤسساتية للرقمنة كأساس للوقاية من الفساد: 48
الفرع الأول: الشفافية والمساءلة: 48
المطلب الثاني: رقمنة الصفقات العمومية مدخلاً للحد من الفساد. 58
خاتمة 68
قائمة المصادر و المراجع 72
الفهرس 77

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ "الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد" إلى إبراز الدور الذي تؤديه الرقمنة في تعزيز الشفافية وتحسين أداء الإدارة العمومية والحد من مظاهر الفساد. وقد تناولت الدراسة مفهوم الرقمنة وخصائصها وأهدافها وفوائدها، كما تطرقت إلى مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه وآثاره، كما تم تسليط الضوء على أهم الآليات الرقمية المعتمدة في مكافحة الفساد، لاسيما الحوكمة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والبوابات الإلكترونية ورقمنة الصفقات العمومية، مع بيان دورها في تعزيز الشفافية والمساءلة وتسهيل الرقابة على مختلف الإجراءات الإدارية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة تُعد من أهم الوسائل الحديثة التي تساهم في الحد من الفساد من خلال تقليص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين جودة الخدمات العمومية. غير أن فعالية الرقمنة تبقى مرتبطة بتوفير بنية تحتية رقمية ملائمة، وإطار قانوني داعم، وكفاءات بشرية مؤهلة، إلى جانب نشر الثقافة الرقمية داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الفساد، الشفافية، الحوكمة الإلكترونية، الإدارة الإلكترونية، الصفقات العمومية.

Abstract:

This study, entitled "Digitalization as a Mechanism for Combating Corruption", aims to highlight the role of digitalization in promoting transparency, improving the performance of public administration, and reducing corruption. It examines the concept of digitalization, its characteristics, objectives, and benefits, as well as the concept of corruption, its various forms, causes, and effects, The study also focuses on the main digital mechanisms used in combating corruption, particularly e-governance, e-administration, electronic portals, and the digitalization of public procurement procedures. It further highlights their contribution to enhancing transparency, accountability, and the monitoring of administrative processes.

The findings reveal that digitalization represents one of the most important modern tools for reducing corruption by limiting direct interaction between public employees and citizens, simplifying administrative procedures, and improving the quality of public services. However, the effectiveness of digitalization remains dependent on the availability of an adequate digital infrastructure, an appropriate legal framework, qualified human resources, and the promotion of digital culture within society.

Keywords: Digitalization, Corruption, E-Governance, E-Administration, Transparency, Public Procurement.